معوقات المشروعات الصغيرة في ليبيا
دراسة ميدانية في مدينة طبرق

محمد واصل*

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المجتمع الليبي، وتنتمي إلى الدراسات الوصفية، وقد اعتمد فيها الباحث على منهجية المسح الاجتماعي، واعتمد الاستبيان أداة الدراسة الرئيسية لجمع البيانات، وقد طبقها على عينة عمدية من ملاك المشروعات الصغيرة المرخص لها في مدينة طبرق، وجاءت أبرز نتائج الدراسة متمثلة في: أن أهم معوقات المشروعات الصغيرة هي: المعوقات التمويلية، والمعوقات التسويقية، والمعوقات الثقافية والاجتماعية، والمعوقات التشريعية والتنظيمية، والمعوقات الفنية، وأخيرًا المعوقات الإدارية.

الكلمات المفتاحية:

معوقات، المشروعات الصغيرة، مدينة طبرق، ليبيا.

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب جامعة طبرق

Small Enterprises Obstacles in Libya: A field Study in Tobruk

Mohammed Wasel

Abstract:

The study aims to identify the most important obstacles facing small enterprises in the Libyan society, In this descriptive study, the researcher utilized the survey method based on a purposive sample drawn out of the owners of licensed small enterprises in the city of Tobruk.

With regard to data collection, the researcher relied mainly on questionnaires.

The results of the study showed that the most important obstacles facing small enterprises were: financing, and marketing, in addition to cultural, social, legal, organizational, technical, and finally, administrative problems.

Key wards:

Obstacles, Small enterprises, Tobruk city, Libya.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تبوأت المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في عدد كبير من دول جنوب شرق آسيا ودول العالم، باعتبارها تمثل قاطرة التنمية (الباجوري، خالد، ٢٠١٧م: ٢٢)، **كما باتت هذه المشروعات محل اهتمام العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية، ومن أبرز اهتمامات مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها، لا سيما تلك التي تتعلق بالريادة وتمكين الشباب والمرأة** (مقابلة، إيهاب،٢٠١٧م: ٧)، **وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو (٩٠ %) من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (٤٠%–٨٠%) من إجمالي فرص العمل، وتوظف ما بين (٥٠ %– ٦٠%) من القوى العاملة في العالم، كما تسهم هذه المشروعات بحوالي (٤٦%) من الناتج المحلي العالمي** (سليمان، ميساء، والعبادي، سمير،٢٠١٥م: ١٠)، **ويتراوح عددها من (٤٢٠) مليونًا إلى (٥١٠) ملايين، حيث يوجد (٣١٠) ملايين منها في الأسواق الناشئة** (مركز التجارة الدولية، ٢٠١٥م: ١)، **وتشكل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت العاملة في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية، حيث تقدر نسبتها من إجمالي عدد المنشآت ما بين (٩٠) و(٩٩) في المائة** (صندوق النقد العربي،٢٠١٧م: ٢)، **وعلى مستوى ليبيا، تشكل المشروعات الصغيرة ما يقرب من (٩٦ %) من إجمالي عدد المشروعات** (المندلسي، ناجي، وقبقب، أبوراوي، ٢٠١٥م: ٢٨). **ستظل المشروعات الصغيرة هي الأكثر عددًا، والأكثر توظيفا للعمالة، والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، وصاحبة الدور التنموي الأكبر، والأكثر استخدامًا للتقنية والمواد الخام المحلية، كل ذلك يتوافق مع ظروف معظم البلاد العربية ومن بينها ليبيا، حيث يعاني الاقتصاد الليبي من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الإنتاج والإنتاجية، وفي عوائد الاستثمارات** (شامية، عبدالله،٢٠١٦م: ٧).

إن تشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وريادة الأعمال سوف يكون ضروريا حتى تتمكن ليبيا من تطوير قطاع خاص أكثر ديناميكية، وخلق الوظائف والدخل، وزيادة التنويع الاقتصادي والمرونة بعد إعادة ترسيخ الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وعلى المدى القصير سوف يتطلب ذلك سياسات لإعادة بناء نسيج المؤسسات الصغرى والمتوسطة، كما أن إشراك القطاع الخاص في جهود التعمير لإعادة بناء الدولة– بعد انتهاء النزاع– سوف يكون أمرًا حيويا (البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ٢٠١٦م: ١١)، ويتوقع للمشروعات الصغيرة أن تكون أحد المداخل الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية المستدامة، والمساهمة في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات القادمة للمجتمع الليبي، إذا ما أحسن توجيهها وإزالة المعوقات التي تحد من أداء دورها التنموي المأمول.

وبناءً على ذلك فإن مشكلة الدراسة تتبلور في محاولة تقديم صورة واضحة عن أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا، وكذلك أهم مقترحات سبل مواجهتها.

وتنبع أهمية الدراسة من منطلق الأسباب التالية:

- تعد هذه الدراسة محاولة للإسهام في الاهتمام الموجه إزاء المشروعات الصغيرة، ولا سيما في البحث عن المعوقات التي تواجهها أو تحول دون تفعيل دورها في تحقيق التنمية.
- تكتسب الدراسة أهمية عملية بما ستوفره من بيانات عن المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة وسبل مواجهتها، والتي قد تساعد الجهات المنوطة بالمشروعات الصغيرة على وضع السياسات والبرامج التي تؤدي إلى دعم ومساندة وتنمية المشروعات الصغيرة لكى تؤدي دورها.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى محاولة التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا، وكذلك التوصل إلى سبل مواجهة هذه المعوقات ومن ثم المساهمة في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لكي تؤدي دورها التنموي المأمول، ويمكن صياغة أهداف الدراسة الراهنة في التساؤلات التالية:

١- ما ملامح التطور التاريخي للمشروعات الصغيرة في المجتمع الليبي؟

٢- ما أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة بوجه عام؟

٣- ما أهم المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة؟

٤- ما أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المشروعات الصغيرة؟

٥- ما أهم المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة؟

٦- ما أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة؟

٧- ما أهم المعوقات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة؟

٨- ما أهم المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه المشروعات الصغيرة؟

٩- ما أهم تصورات أفراد العينة لسبل مواجهة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة؟

المفاهيم الأساسية للدراسة:

١- المشروعات الصغيرة:

لم يتم الاتفاق على تعريف مفهوم المشروعات الصغيرة، فثمة تباين في تعريفه من دولة لأخرى، وذلك وفقًا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى (الأسرج، حسين، ٢٠١٥م: ١٦٢-١٦٣).

أظهرت الدراسات المختلفة التي أجريت على المشروعات الصغيرة أن ثمة ما يتجاوز الخمسين تعريفًا لها، وأن العديد من الدول لا يتوافر لديها تعريف موحد لهذا النوع من المشروعات (المندلسي، ناجي، قبقب، أبوراوي، ٢٠١٥م: ٢٥).

وبصفة عامة، فإن أي تعريف يتم الاستقرار على استخدامه يجب أن يتسم بعدة صفات أهمها: اتساق التعريف مع النظام أو الهيكل الاقتصادي السائد للوحدات الاقتصادية، وسهولة التحديد، والمرونة والقابلية للتغيير مع حدوث تطورات تستدعى ذلك (المهدي، عالية، ٢٠٠٤م: ١٧)، ويوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة لعل أهمها: معيار عدد العاملين ومجموع الأصول، وأيضًا مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار، وقد أجمعت الأدبيات الاقتصادية على أن أهم هذه المعايير وأكثرها استخدامًا معيار عدد العمال (الخواجة، عبلة، ٢٠٠٧م: ٤٢).

ثمة طيف واسع من التعريفات لمفهوم المشروعات الصغيرة منها: يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها ما لا يقل عن (٥٠) عاملاً وإجمالي الأصول والمبيعات حتى (٣) مليون دولار (البرغثي، ونيس،٢٠١٤م: ٣٧). أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) فتعرف المشروعات الصغيرة باستخدام معياري عدد العمال ونمط الملكية أو الإدارة، فالمشروعات الصغيرة هي التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسئولية بأبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية) وقصيرة الأجل (التكتيكية)،كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين (١٠ إلى ٥٠) عاملاً (علي، أحمد،٢٠١١م: ١٧-١٨)، ولا تتفق الدول الأوروبية على تعريف واحد للمشروعات الصغيرة، فالسوق الأوربية المشتركة "EEC" تعتبر المشروع الصغير كل منشأة تمارس نشاطاً اقتصاديًا ويقل عدد العاملين به عن (١٠٠) عامل، بينما تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول السوق الأوروبية المشتركة تعريفًا آخر للمشروعات الصغيرة حيث تعتبر المشروعات الصغيرة كل منشأة تمارس نشاطاً اقتصاديًا ويقل عدد العمال فيه عن (٢٠٠) عامل (علام، سمير، د-ت:٦).

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الصغير إذا كان يوظف حتى ٥٠٠ عامل (اشنيبش، أمحمد، وأحمد، عبدالكريم، ٢٠١٠م: ٢١٣)، **بينما تعتبر اليابان والهند المشروع الصغير إذا كان عدد العاملين به أقل من (٣٠٠) عامل وموظف** (شامية، عبدالله، ٢٠١٦م: ٢)، **ودرجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية والتي تعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من (١٠) عمال، والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين (١٠ إلى ٩٩) عاملاً، وما يزيد عن (٩٩) تعد مشاريع كبيرة** (إبراهيم، عبد الحميد، ٢٠١٦م:١٦).

وتعرف تنزانيا المشروعات الصغيرة بأنها المنشأة المرخص لها ويعمل بها ما بين (٥ إلى ١٠) عمال (Richardson, Pat, et., al, 2004: 10)، **أما البنك المركزي النيجيري فيعرف المشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها ما بين (١١ إلى٣٠) عاملاً** (Adisa,Toyin,2014:3)، **وتشير الدراسات والبيانات المتوفرة إلى أن ثمة اختلافاً في تعريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وحتى في التسميات وإن كان لها الدلالة نفسها، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدول العربية يوجد فيها أكثر من تعريف لهذه المشروعات بسبب تنوع الجهات المعنية بهذا القطاع (حكومية وغير حكومية وتمويلية وغير تمويلية)** (مقابلة، إيهاب، ٢٠١٧م: ١١).

وفي مصر نجد أن قانون المشروعات الصغيرة (رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م) **قد نص في مادتيه الأولى والثانية على أن المقصود بالمشروعات الصغيرة أنها تلك المشروعات التي لا تقل قيمة رأس مالها عن (٥٠) ألف جنيه مصري كما أن هذه القيمة لا تتجاوز المليون جنيه، كما ينص هذا القانون أيضًا على أن عدد العاملين يجب ألا يتعدى (٥٠) عاملاً** (الخواجة، عبلة،٢٠٠٧م: ٤٤). **أما في ليبيا فتعرف المشروعات الصغيرة طبقًا لقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقًا) رقم (٤٧٢) لسنة (٢٠٠٩م) بأنها:**

المشروعات التي لا يتجاوز فيها القرض الواحد عن مليون دينار ليبي ولا يزيد عدد العاملين فيها عن (٢٥) عاملاً (الخضر، حسين، ٢٠٠٩م: ٨).

والتعريف الإجرائي للمشروعات الصغيرة في إطار الدراسة الراهنة: هي كل نشاط تجاري أو إنتاجي أو خدمي يملكه، أو يديره فرد أو عدة أفراد ليبيين، تستعمل فيه تقنية غير معقدة، ولا يزيد عدد العاملين فيه عن (٢٥) عاملاً، ولا يتجاوز رأس المال المستثمر فيه عن مليون دينار ليبي، ويرتبط نشاطه بالسوق المحلي، ولا تقل مدة تشغيله عن سنة على الأقل.

٢- المقصود بمعوقات المشروعات الصغيرة:

يقصد بمعوقات المشروعات الصغيرة إجرائيًا في هذه الدراسة أنها: الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق، وقد تكون معوقات تمويلية، وثقافية واجتماعية، وتسويقية، وفنية، وإدارية، وتشريعية وتنظيمية.

الإطار النظري للدراسة:

المشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية:

التنمية عملية متعددة الأبعاد تتضمن إحداث تغييرات أساسية في الأبنية والمؤسسات الاجتماعية والسلوك البشري لأفراد المجتمع، وكذلك إحداث النمو الاقتصادي والحد من التفاوت الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر (البهنساوي، ليلى، ٢٠٠٩م: ٣٦)، وقد خلصت الكثير من الدراسات والبحوث التطبيقية إلى أن معالجة مشكلة الفقر تحتاج إلى سياسة ثلاثية الأبعاد، يتمثل البعد الأول في تدعيم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما البعد الثاني فيتعلق بالتنمية البشرية، وما يرتبط بذلك من تطوير في مجالات التعليم والتدريب والصحة، بالإضافة إلى النهوض بمؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها المنشود في الارتقاء بالمجتمع، ويرتبط البعد الثالث بالرفاهية الاجتماعية وسياسات الضمان

الاجتماعي والدعم وتلبية حاجات السكان (عوض، شريف، وبيومي، محمد ،٢٠١١م:٢٣٢).

وقد أكدت كثير من الدراسات أن عقدين من جهود التنمية وخططها في الوطن العربي لم تحدث تغييرًا حاسمًا في أوضاع الإنسان العربي والمؤسسات المجتمعية، بل إنها جاءت في حالات متعددة مخيبة للآمال والطموحات، وتعزي هذه الدراسات ذلك إلى اقتصار التنمية على أهداف النمو الاقتصادي ومفاهيم الاستثمارات المالية باعتباره عاملاً رئيسيًا أو وحيدًا في عملية التنمية وإغفال دور الموارد البشرية والطاقات المعنوية والروحية في التعبئة الاجتماعية، ودور التفاعل والتأثير المتبادل بين هذه الموارد المادية والمعنوية، وكذلك الاقتصار على اتخاذ القيم المالية والموارد الاقتصادية معيارًا للنمو والتقدم وفقدان عامل الاقتداء بين الراعي والرعية؛ نتيجة الفجوة بين الخطاب الرسمي وتجسيده في الواقع المعيش (البهنساوي، ليلى، ٢٠٠٩م: ٣٥-٣٦)، **البشر هم وسيلة التنمية وغايتها، فإن التنمية الحقيقية هي" التنمية البشرية"، ومنذ صدور تقرير التنمية البشرية في عام (١٩٩٠م) الذي عرف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الناس وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة، والتعلم، والتمتع بمستوي معيشي لائق** (واصل، محمد، ٢٠١٢م:١٢٩-١٣٠).

وإذا كانت التنمية البشرية توسيع الخيارات فإن تقييد الحرية يعني تقييد الخيارات أمام الناس. فالاختيار- عكس الإجبار- يتأسس على المبادأة الفردية وعلى المكنة (Capability) **في أداء الفعل وتعني المكنة القدرة على اختيار الفعل على نحو مخالف وتكون المكنة بذلك هي أساس الحرية الاجتماعية** (زايد، أحمد، ٢٠٠٣م:١٤٠).

وللتنمية البشرية جانبان: بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات من ناحية، وانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ، وفي أغراض الإنتاج، والنشاط في أمور الثقافة والمجتمع والسياسة، من ناحية أخرى (عوض، شريف،٢٠١١م:١٥)، **وإذا لم يتكافأ الجانبان حل بالإنسان الإحباط ووفقًا لهذا المفهوم**

عن التنمية البشرية يتضح أن الدخل ليس إلا واحداً من الخيارات التي يريد الناس أن يمسكوا بها، بالرغم من أهميته الجلية، ولكن لا يجوز أن نلخص حياة البشر في الحصول عليه ولذلك فإن التنمية يجب أن تفيد أكثر من مجرد زيادة الدخل والثروة، فجوهرها يجب أن يكون البشر (البهنساوي، ليلى، ٢٠٠٩م: ١٢-١٣)، ويعني هذا أن التنمية البشرية لا تكتفي بالوقوف على زيادة الدخل والثروة، وإنما تمتد إلى الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتدعو إلى الخلق والإبداع (عوض، شريف، ٢٠١١م:١٥).

فالتنمية الحقيقية هي التي تستهدف الإنسان وسيلة وموضوعًا، وتجعله أداة وهدفًا، وهذا النمط من التنمية يستهدف إحداث تغيير جوهري في الأفكار والقيم والسلوكيات بما يكفل تكامل الأبعاد المختلفة لعملية التنمية وتوازنها واستمراريتها، وذلك من خلال إيجاد الوعي بالحاجة إلى التنمية والتغيير، كما يجب الاقتناع بقبول التغيير الذي تتطلبه التنمية، وذلك من خلال تهيئة المناخ الصالح للتنمية الاجتماعية، كما يتطلب ذلك الاقتناع بالتغيير أيضًا المزيد من التغيير في الاتجاهات والسلوك للأفراد (عوض، شريف، وبيومي، محمد ،٢٠١١م:٢٣٤).

وتنطلق الدراسة من خلال التأكيد على أن أهمية المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل والمستدام، أمر ليس موضع جدل، فقد برزت أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية، نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية والاتجاه نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد، وتقليص دور القطاع العام، وتشجيع برامج الخصخصة، المدعومة من المؤسسات الاقتصادية الدولية (جودة، عبد الوهاب،٢٠٠٩م: ١٤٤). تاريخيًا فإن للمشروعات الصغيرة دورًا رئيسيًا في تنمية العديد من الدول سواء اليابان في الماضي أو دول آسيا حاليًا (علام، سعد،٢٠٠٣م: ٢٥٥)، لا شك أن الغالبية العظمى من الاقتصاديات العالمية تعتمد أساسًا على قوة المشروعات الصغيرة القائمة في هذه المجتمعات، وهذا

الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة في تدعيم الاقتصاد القومي في دول العالم يأخذ عدة أشكال، تتباين نظرًا للطبيعة الخاصة لهذه المشروعات وقد أظهرت أحدث الدراسات التي أجريت على بعض الاقتصاديات القوية، أن هذا الاقتصاد يعتمد أساسًا على المشروعات الصغيرة، وفي إنجلترا تشير الدراسات إلى أن أكثر من (٧٠%) من جميع الشركات يعمل فيها أقل من مائة شخص (البهنساوي، ليلى، ٢٠٠٩م:١٧-١٨).

ويعتبر الدور المحوري الذي تسهم به المشروعات الصغيرة في عمليات التنمية من أهم المحاور الإستراتيجية التي يمكن أن تعتمد عليها اقتصاديات الدول النامية، وذلك للأسباب التالية:

- استقطاب الشباب للعمل الحر والمبادرات الفردية والأعمال الريادية واستثمار أموالهم وطاقاتهم في مشروعات صغيرة، مما يخفف من حدة التهافت على الوظائف الحكومية (الشميمري، أحمد، والحميد، أحمد،٢٠١٤م: ٨٧).
- تساعد في إيجاد توازن تنموي بين المناطق داخل البلد الواحد.
- تدعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتعزز الناتج المحلي الإجمالي تدعم الصادرات، تقل من المستوردات، دعم الاحتياطي، زيادة الاكتفاء الذاتي (مقابلة، إيهاب،٢٠١٢م: ١٦).
- تعد أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدرًا مهمًا للتكوين الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومختبرًا لنشاطات وصناعات جديدة (الأسرج، حسين، ٢٠١٤م: ١٥).
- تمثل إحدى حلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية، بما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الأسواق المحلية والعالمية.
- مساهمتها في التخفيف من حدة الفقر، ورفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقرًا عن طريق فرص العمل التي توفرها للعمالة غير الماهرة.
- توليد دخل إضافي للطبقات الفقيرة عند امتلاكها وتشغيلها للمشروعات الصغيرة.

- **من أهم الآليات الفعالة في تنوع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات وكذلك الخدمات** (البهنساوي، ليلى، ٢٠٠٩م:١٩).
- **الإسهام في التنمية المحلية أو الريفية، فقد يؤسس المشروع الصغير في نطاق حي سكني في المدينة، أو في قرية في الريف، وبالتالي فإن آثار المشروع الصغير تكون واضحة جدًا في النسيج الاجتماعي الاقتصادي المحلي والصغير** (الحوات، علي، ٢٠٠٧م: ٦).
- **عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي، حيث تعطى كافة الفئات الاجتماعية الفرصة لتفاعلهم في العملية الإنتاجية المبدعة من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة والتعبير عن ذاتهم وطموحاتهم.**
- **وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي.**
- **تساهم في توطيد العلاقات الاجتماعية من خلال التفاعل المستمر بين أصحاب المشروعات الصغيرة وفئات المجتمع المختلفة، بحكم أن غالبية عملاء المشروعات الصغيرة محليون في كثير من الأحيان، إضافة إلى تقوية العلاقة بين مشروعات القطاع الخاص ومشروعات القطاع العام، كما تعد قنوات رئيسية لتسويق منتجات المشروعات الكبيرة والعملاقة.**
- **تعمل على توسيع قاعدة الملكية في المجتمع، كما تؤدي إلى تضييق الفجوات الطبقية بالمجتمع** (جوده، عبد الوهاب، ٢٠٠٩م: ١٤٥).
- **تشكل الحاضنة الأمثل لتطوير المهارات الريادية والإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعًا أمام المبادرات والمبادرين لتحويل أفكارهم الإبداعية والابتكارية إلى مشاريع إنتاجية حقيقية، مما يقلل الطلب على العمل في القطاع العام** (مقابلة، إيهاب، ٢٠١٥م: ٢).

- **تعزيز الأمن الاجتماعي والأسرى، والغذائي للأسرة، إضافة إلى دورها في التخلص من ثقافة العيب وإعلاء قيمة الذات وتيسير عملية الاندماج الاجتماعي لأصحاب هذه المشروعات** (مقابلة، إيهاب، ٢٠١٧م: ٨).

وتشير تجارب العديد من الدول إلى ضرورة الاعتماد على عدد من الآليات التي ثبت فعاليتها في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة لكي تنمو وتساهم بدور فعال في العملية التنموية في جوانبها المتعددة، ومن هذه الآليات والوسائل: نشر ثقافة المبادرة والريادة، والقيام بدراسات وأبحاث عن احتياجات السوق، والإنفاق على البحث والتطوير، وتطوير ونشر حاضنات الأعمال (شامية، عبد الله، ٢٠١٦م: ٧-٨).

أنواع المشروعات الصغيرة: يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة إلى الأنواع التالية:

١- مشروعات إنتاجية: وهي نوعان:

أ- **المشروعات التي تنتج سلعًا استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.**

ب- **أو تنتج سلعًا إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات** (هيكل، محمد، ٢٠٠٣م: ٢١-٢٢).

٢- مشروعات خدمية:

وهي التي تقدم خدمات لعملائها مثل خدمة الاستشارات الطبية أو الهندسية أو الإدارية أو السياحية أو إصلاح السيارات أو خدمات الكمبيوتر.

٣- مشروعات تجارية:

وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها وتغليفها وبيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة (خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، ٢٠٠٩م: ٧)، وهنا نشير إلى أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع (حسين، أروحيلة، ٢٠١٥م: ٢٩).

خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة: تتميز المشروعات الصغيرة بالعديد من الخصائص والمزايا لعل أهمها:

- **سهولة الإجراءات الإدارية والقانونية لتأسيس المشروعات الصغيرة خلافًا، للمشروعات الكبيرة التي تتطلب سلسلة طويلة من الإجراءات الإدارية والقانونية للترخيص لها والسماح لها بالعمل** (الحوات، علي، ٢٠٠٧م: ٦).
  - **بساطة التكنولوجيا المستخدمة.**
  - **صغر حجم التمويل المطلوب.**
  - **القدرة على جذب المدخرات الصغيرة** (علام، سمير، د-ت: ز).
  - **الاتصال المباشر بين المالكين والعاملين وذلك بسبب وجود خطوط اتصال مباشر بينهم، وهذا يتيح الفرصة للرقابة على العمل وبالتالي تصحيح أي انحرافات عما هو مخطط له وبالتالي ضمان نجاح العمل.**
- **الرضا عن العمل: وذلك بسبب الاتصال المباشر بين المالكين والعاملين، مما يعمل على تهيئة ظروف تتسم بالمودة والاحترام المتبادلين** (القواسمة، ميسون، ٢٠١٠م: ٢٥).
  - **الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل.**
  - **المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق** (يوسف، توفيق، ٢٠٠٩م: ٢٥).
  - **انخفاض الطاقة الإنتاجية.**
  - **انخفاض الأجور.**
  - **انخفاض الحجم المطلق لرأس المال.**
  - **الاعتماد على الخامات المحلية.**
  - **القدرة على الانتشار الجغرافي.**
  - **التخفيف من حدة التركيز الصناعي.**
  - **مراكز لتدريب العمالة** (الأسرج، حسين، ٢٠٠٦م: ٩).

- المرونة في الإدارة ومرونة أكبر في مجال تغيير النشاط.
- الاعتماد على "شخص واحد" فقط في القيام بأعمال المشروع، وهذا قد يثير المشكلات الآتية:

- قد لا تكون لديه المهارات والكفاءات اللازمة لإدارة المشروع، فعلى سبيل المثال، قد يكون غير مدركٍ لأهمية تنظيم بيانات محاسبية ملائمة، ووضع أنظمة للرقابة المالية عليه.
- انشغاله في العمليات اليومية للمشروع قد تمنعه من التخطيط للمستقبل، وبالتالي يكون للتغيرات في البيئة الاقتصادية والمنافسة تأثير خطير عليه.
- قد لا تتوفر لديه الدرجة العالية من التدريب الإداري والخبرة وسعة الأفق، بحيث تكون إدارته شخصية وغير منهجية، بل قد تصل إلى حد "الارتجالية"، وهذا يكون سببًا وجيهًا لفشل نسبة كبيرة من هذه المشروعات (صبح، محمود، د-ت: ١٩٦-١٩٧).

معوقات المشروعات الصغيرة:

بالرغم من أن بلدان العالم المتقدم والنامي تبدي على حد سواء اهتمامًا متزايدًا بالمشروعات الصغيرة، بما فيها البلدان العربية على اختلاف أنظمتها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية التي بدأت بمساندة ودعم هذه المشروعات للعمل في بيئة اقتصادية صحيحة، فإ واقع الأثر التنموي لهذه المشاريع يتفاوت نسبيًا من مكان إلى آخر، وأن دور المشروعات الصغيرة ما زال دون الطموح (سليمان، ميساء، العبادي، سمير، ٢٠١٥م: ١٠ -١١). وتعاني المشكلات الصغيرة في الدول النامية والعربية على وجه الخصوص، مجموعة من المشاكل والمعوقات، قد تكون إما داخلية تتصل بكل مشروع على حدة أو قد تكون ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع، وإما خارجية خارجة عن إرادة المشروع وإدارته ومرتبطة بمناخ

النشاط الاقتصادي (المشهراوي، أحمد، والرملاوي، وسام، ٢٠١٥م: ١٤٣-١٤٤)، **وفي ضوء ذلك، يمكن أن تصنف المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية وفق نوعها إلى:**

١- المعوقات التمويلية: تعتبر المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة، ومنها:

- **شروط الإقراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد، وطلب البنوك لضمانات ذات قيمة عالية نادرًا ما تتوفر لهذه المؤسسات** (ابن عمر، الأخضر، وباللموشي، علي، ٢٠١٣م: ١١).
- **صعوبة الحصول على البدائل التمويلية الأخرى.**
- **ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة.**
- **طول إجراءات منح القروض،** (المندلسي، ناجي، ٢٠١٣م: ٥٨).
- **عدم القدرة على إعداد الخطط والتنبؤات المالية.**
- **انخفاض هامش الربح** (الأسطى،محمد،٢٠١٤م: ٢٥٣).

٢- المعوقات المجتمعية: ومنها: التقليل من أهمية إدارة مشروع تجاري كخيار وظيفي، وأغلبية أفراد المجتمع بشكل عام يطمحون الوصول إلى مراتب حكومية عليا، وعدم وجود ترويج كاف للمتميزين في القطاع الخاص وخاصة رواد الأعمال، والتعامل مع الفشل، وعدم تهيئة النظام التعليمي لتفكير الطلاب بإدارة مشروع تجاري باعتباره خيارًا وظيفيًا وظيفي، وقلة الثقة في قدرات أصحاب المؤسسات، وتفضيل أفراد المجتمع التعامل مع الفرد الأجنبي مقارنة بصاحب المشروع المواطن (الجفيلي، عبد الله،٢٠١٣م: ٢٢-٢٦).

٣- **المعوقات الفنية: ومنها: نقص الفنيين المدربين، وصعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا، وصعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة** (البهنساوي،

ليلى، ٢٠٠٩م: ٢١-٢٥)، **وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة وبشكل مستمر، والتقلبات في أسعار عناصر الإنتاج المستوردة** (مقابلة، إيهــاب، ٢٠١٤م: ٢٣).

٤- المعوقات القانونية:ومن المعوقات القانونية عدم وجود نظــام قــانوني مســتقل للمشروعات الصغيرة يحدد القواعد التي تحكمها ويحــدد مفهومهــا، ومراحــل إنشائها، وانتهائها.

٥- **المعوقات التنظيمية**: ومنها: **تعقيد وصعوبة إجراءات المشروعات الرسمية، وغياب التنسيق بين الجهات المختلفة، والتنظيم الخاص برعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المشروعات الصغيرة** (خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، ٢٠٠٩م: ٥٦).

٦- المعوقات الإدارية: تواجه المشروعات الصغيرة معوقات إدارية و منها:

- **قلة وجود التخصص الإداري للعاملين في إدارة هذه المشروعات وشيوع اتخــاذ القرار بصفة فردية.**
- **قلة الفصل في الاختصاصات والمسئوليات بين المدير والعاملين وشيوع العلاقــات الشخصية بينهم مما ينجم عنة عدم قدرة المدير على إصدار القرار، والوصول إلى اللامبالاة عند العاملين** (سالم، عبد الفتاح، ٢٠١٤م: ١٤٦).
- **قلة قدرة الإدارة الحصول على خدمات الدعم الفني.**
- **صعوبة القدرة الوصول إلى صــانعي القــرارات والسياســات في المشــروعات الصغيرة.**
- **تدني مستوى جودة الوظائف** (مقابلة، إيهاب، ٢٠١٤م: ٢٤).

٧- **المعوقات التسويقية**: ومنها: **نقص المعلومات اللازمة للتسويق، وقصور قنــوات وشبكات التسويق، وعدم الحرص على جودة المنتجات، وضعف القدرة التنافسية والتصديرية، ونقص التعاقد من الباطن في مجال العقود والمناقصات، وقلة وجــود**

الأجهزة والشركات المتخصصة في مجال التسويق (هيكل، محمد، ٢٠٠٣م: ٢٢٢-٢٢٣).

بعض الدراسات السابقة:

دراسة (Agwu, Maba, & Emeti, Cletus,2014)، التي هدفت إلى التعرف على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدينة بورت هار كورت بنيجيريا، استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من خلال عينة عشوائية بلغ حجمها (١٢٠) مبحوثًا، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: إن من أبرز التحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا: الافتقار إلى التمويل، وعدم مواءمة البنية الاجتماعية، والقصور في الكفاءة الإدارية، والضرائب، وفي دراسة (بوحرده، عمر، ٢٠١٤م) عن: سوسيولوجيا الصناعات الصغيرة، استهدف الكشف عن المعوقات الاجتماعية والثقافية لتنمية القطاع الصناعي الصغير في محافظة الجبل الأخضر بليبيا، تم جمع البيانات المستخدمة في الدراسة الميدانية من طريق الاستبيان الذي طبق على عينة عشوائية منتظمة من العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بلغ حجمها (١٢٨) مفردة، منهم (١٢٢) من الذكور، و(٦) من الإناث، وكذلك دراسة حالة (١٤) من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: عدم وضوح القوانين واللوائح الخاصة بالعمالة المرتبطة بالقطاع الخاص، وعدم الثقة في قرارات الدولة، وعجز التعليم المهني عن إمداد سوق العمل بالعناصر اللازمة.

كما قاما (المندلسي، ناجي، وقبقب، أبو راوي، ٢٠١٥م) بدراسة كان الهدف منها التعرف على الآثار التي يمكن أن تحدثها العوامل الديموجرافية أو الشخصية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة على الأداء المالي فيها في ظل متغيرات الأداء المالي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تم جمع البيانات المستخدمة في الدراسة الميدانية من طريق الاستبيان الذي طبق على عينة احتمالية طبقية، من أصحاب

المؤسسات الصغيرة بلغ حجمها (٣٨٤) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن المتغيرات الديموجرافية المتمثلة في الجنس، والوظيفة، والمؤهل العلمي، ومدة الخبرة، لها تأثيرات معنوية ذات دلالات إحصائية على تحسين الأداء المالي في المشروعات الصغيرة، بينما لم يرتبط العمر، والتخصص بأي تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية على تحسين الأداء المالي في هذا النوع من المشاريع، وضعف القدرات الإدارية والمحاسبية والتنظيمية والفنية للقائمين على المشروعات الصغيرة، وضعف الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات وقلة الاهتمام بتوفير احتياجات العاملين الضرورية التحفيزية، وكذلك القصور في سن القوانين والتشريعات المنظمة لعمل وحماية المشروعات الصغيرة.

أما دراسة (مقابلة، إيهاب: ٢٠١٧م)، **وعنوانها: دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني**، فهدفت إلى دراسة وتحليل أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مع التركيز على سلطنة عمان، واعتمدت الدراسة على الاستبيان لجمع البيانات خلال عينة من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في محافظة ظفار بسلطنة عمان، بلغ حجمها (**٢١٢** مشروعًا)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: إن من أبرز التحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان بشكل عام هي تلك التي تتعلق بصغر حجم السوق والمنافسة، والمعوقات الإدارية الإجرائية، وعدم شمولية خدمات الدعم الفني المقدمة، وتركز المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قطاعات التجارة والخدمات، وضعف الروابط بينها وبين المشروعات الكبيرة، ومشكلة الحصول على التمويل، وتحديات تتعلق بسوق العمل، وصعوبة الحصول على العمالة الماهرة المحلية، وتحديات تتعلق بالإدارة، وضعف التوجه للعمل الحر، وصعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية، والبيروقراطية، وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال.

التوجه النظري للدراسة:

يعتبر المدخل البنائي الوظيفي من أنسب المداخل النظرية التي يجب الاعتماد عليها عند دراسة معوقات المشروعات الصغيرة–من وجهة نظر الباحث– وينطوي هذا المدخل على منظور كلي شامل (ماكرو) في دراسة الظواهر الاجتماعية، يركز على النسق الاجتماعي في مجموعة، مع الاهتمام بالأنساق الفرعية التي تندرج تحته (تشيرتون، ميل، وبراون، آن،٢٠١٢ م: ٨٤)، **ولقد أشار "بارسونز" إلى الانسجام والتساند بين العناصر المكونة للنسق الاجتماعي عندما تحدث عن ضرورة التساند بين الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية** (حفظي، إحسان،٢٠٠٣م: ٥٨).

وبناءً على هذا المدخل البنائي الوظيفي يمكن النظر إلى المشروعات الصغيرة على أنها أنساق اجتماعية فرعية مفتوحة تدخل في إطار نسق اجتماعي عام وهو المجتمع الليبي، وأن نجاح هذه المشروعات في أداء وظائفها يؤدي إلى نجاح النسق الأكبر والأشمل في أداء وظيفته العامة، كما يمكن النظر إلى المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة على اعتبار أنها تمثل المعوقات الوظيفية Dysfunction (لطفي، طلعت، ٢٠٠٤م:٢٧٦)، **أو تلك النتائج التي يمكن ملاحظتها، والتي تحد من تكيف النسق أو توافقه –بحسب ميرتون–** (ليلة، علي، ١٩٨٣م:٣٥٧)، **ما يؤدي إلى عدم دعم البناء الاجتماعي للمشروعات الصغيرة وبالتالي عدم تحقيق هذه المشروعات لدورها.**

الإطار المنهجي للدراسة:

نوع الدراسة ومنهجها:

نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة من حيث النوع إلى الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تسعى إلى وصف أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق، وذلك بغرض الوصول إلى أهم مقترحات سبل مواجهتها.

المنهج المستخدم: تعتمد الدراسة على منهج المسح الاجتماعي من طريق العينة، لأنه الأكثر لياقة لطبيعة الدراسة وأهدافها.

مجالات الدراسة:

المجال الجغرافي: يتمثل في مدينة طبرق، وقد وقع اختيار الباحث علي المدينة؛ لكونها محل إقامته، فضلا عن وقوعها في المجال المكاني لجامعة طبرق، بما قد يعكس ضرورة خدمة الجامعة لقضايا المجتمع بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة بها، والتي غلب عليها الطابع غير الإنتاجي وهو ما برهنت عليه تجارب الدول الريعية التي تفصح عن أن الريع يؤدي إلى سيادة بيئة اقتصادية تؤثر في سلوك الاستثمار الخاص؛ إذ يتوجه صوب أنشطة بعيدة عن الأنشطة المنتجة ذات القيمة المضافة العالية في الزراعة والصناعة على وجه الخصوص، ويصبح الريع– وهو وجه من أوجه المعاش غير الطبيعي حسب ابن خلدون في مقدمته– النمط الغالب إن لم يكن السائد للمعاش وللإثراء، الأمر الذي يفرز قيمًا وسلوكيات تقدم وتعزز ثقافة الغنيمة واقتسام الريع على حساب ثقافة الإنتاج والإبداع (بوخشيم، عبد الناصر، ٢٠١٥م: ٣٥)، وهو ما قد لاحظه الباحث، ويقدر عدد الأنشطة المرخص لها من قبل مكتب تراخيص طبرق خلال الفترة من: (٢٠١١م) إلى: النصف الأول من شهر مارس عام (٢٠١٨م) ب (٣٥٧٢) مشروعاً صغيراً، منها (١٧٦٢) نشاطاً فرديًا، و(١٨١٠) أنشطة شركات، (مقابلة شخصية أجراها الباحث مع كل من: السيد مدير مكتب تراخيص طبرق، والمستشارة القانونية بالمكتب، بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٨م)، ويشير التوزيع النسبي للأنشطة الإنتاجية في طبرق وضواحيها خلال عام (٢٠١٢م–٢٠١٣م) إلى أن حوالي (٦٤.١٤%) منها صناعة المنتجات الغذائية "مخابز"، تلتها صناعات الطوب الإسمنتي والبلاط والجرانيت (١١.٧٨%)، ثم صناعة تشكيل المنتجات المعدنية" الألمونيوم" (١٠.٩٩%)، ثم الحدادة العامة (٥.٢٤%)، ثم صناعة

الأثاث، وصناعة الورق (٤.١٩%)، وأخيرًا المحاجر والكسارات (٣.٦٦%)، وفي عام (٢٠١٧م)، تم تسجيل (٥٤) نشاطاً بالسجل الصناعي ما بين أنشطة فردية صناعة المنتجات الغذائية "مخابز" بنسبة (٦٦.٦٧%)، وأنشطة شركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة (٣٣.٣٣%) (مقابلة شخصية أجراها الباحث مع كل من: السيد مراقب الصناعة بطبرق، ومديرة مكتبه، بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٨م)، وتبين البيانات الإحصائية المتاحة لدى غرفة تجارة وصناعة وزراعة طبرق لعام (٢٠١٧م)، أن الأنشطة المقيدة والمسددة للاشتراكات– ما بين أنشطة فردية وأنشطة شركات– يبلغ عددها (١١٤٤) نشاطاً بنسبة (٣٢.٠٣%) من إجمالي عدد الأنشطة المرخص لها، هي: مواد غذائية، ومخابز، ومجازر (١٥٣)، وأعلاف ومعدات زراعية (٥٥)، واستيراد مواد بناء (٤٥)، ومقاولات واستثمار عقاري (٨٧)، واستيراد قطع غيار سيارات ووسائل نقل ثقيل (٢٨)، ومحلات الذهب والفضة والمعادن الثمينة (٤)، ومطاعم ومقاهٍ وتخليص جمركي وسفر وسياحة (٣٥)، وأثاث ومفروشات– استيراد وتجهيز– (٢١)، ومعدات طبية وصيدلية مستلزمات وعيادات (٥٦)، وصيد بحري واستيراد أسماك مجمدة (١٨)، ونظافة عامة وخدمات تعليمية واتصالات (٥٩)، وورشات بجميع أنواعها (١٣)، ومواد مترلية وكهربائية وإلكترونية (٢٢)، وخدمات نفطية ومشتقاته (٢٧)، وملابس وأحذية ومنسوجات وتطريز (٢١) (مقابلة شخصية أجراها الباحث مع كل من: السيد رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة وزراعة طبرق، ومدير مكتبه، بتاريخ ١٥مارس ٢٠١٨م).

المجال البشري: نظرًا لغياب إطار إحصائي شامل يمكن الباحث من سحب العينة عشوائيًا تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عمدية (Purposive) من ملاك بعض المشروعات الصغيرة متنوعة النشاط المرخص لها في مدينة طبرق، وقد تم اختيار مفرداتها على أساس تقدير الباحث بأن الحالات التي يختارها تفي بغرض البحث (أحمد، سمير، ١٩٨٧م: ١٤٧).

وقد بلغ حجم العينة (٧٥) مبحوثا، وقد وزعت العينة علي النحـــو التـــالي: (٤٤) عضوًا من أصحاب الأنشطة التجارية: مواد غذائية (١٥)، وملابـــس (١١)، وعطور (٥)، وهواتف (٥)، وقرطاسية (٢)، ومستلزمات أفراح (٢)، ومـــواد بنـــاء (٢)، ومواد كهربائية (١)، وأحذية (١)، ما يمثل (٥٨.٦٧%) من إجمـــالي العينـــة، و(١٦) عضوًا من أصحاب الأنشطة الإنتاجية: (تشكيل المنتجات المعدنية- الألمونيوم- (٥)، ومخابز (٤)، وحدادة عامة (٣)، وصناعة طوب إسمنتي (٢)، وصناعة الأخشاب (١)، وحياكة وتطريز (١)، ما يمثل (٢١.٣٣%) من إجمالي العينة، و(١٥) عضوًا من أصحاب الأنشطة الخدمية: مكاتب عمومية إدارية (٤)، ومزينة نسائي (٤)، وإصلاح السيارات (٣)، وسفر وسياحة (١)، وتعليم (١)، استشارات طبيـــة (١)، وصـــيانة هاتف (١)، وبما يمثل (٢٠%) من إجمالي العينة، ويوضح الجدول التـــالي الخصـــائص العامة لعينة الدراسة:

جـــــدول رقـــــــم (١) الخصائص العامة لعينة الدراسة:

الخصائص	النشاط / المتغير	تجاري		إنتاجي		خدمي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
النوع	ذكر	٤٤	١٠٠	١٥	٩٣.٧٥	١١	٧٣.٣٣	٧٠	٩٣.٣٣
	أنثى	–	–	١	٦.٢٥	٤	٢٦.٦٧	٥	٦.٦٧
	المجموع	٤٤	١٠٠	١٦	١٠٠	١٥	١٠٠	٧٥	١٠٠
فئات العمر	أقل من ٣٠	١١	٢٥	٤	٢٥	٣	٢٠	١٨	٢٤
	٣٠ – ٤٠	٢٤	٥٤.٥٥	٨	٥٠	٦	٤٠	٣٨	٥٠.٦٧
	٤٠ – ٥٠	٥	١١.٣٦	٤	٢٥	٤	٢٦.٦٧	١٣	١٧.٣٣
	٥٠ فأكثر	٤	٩.٠٩	–	–	٢	١٣.٣٣	٦	٨
	المجموع	٤٤	١٠٠	١٦	١٠٠	١٥	١٠٠	٧٥	١٠٠

الخصائص	النشاط / المتغير	تجاري		إنتاجي		خدمي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الحالة التعليمية	يقرأ ويكتب	٤	٩.٠٩	٣	١٨.٧٥	٢	١٣.٣٣	٩	١٢
	ابتدائي	–	–	١	٦.٢٥	١	٦.٦٧	٢	٢.٦٧
	إعدادي	١٠	٢٢.٢٨	٢	١٢.٥	–	–	١٢	١٦
	ثانوي	١٥	٣٤.٠٩	٩	٥٦.٢٥	٥	٣٣.٣٣	٢٩	٣٨.٦٧
	جامعي	١٥	٣٤.٠٩	١	٦.٢٥	٧	٤٦.٦٧	٢٣	٣٠.٦٧
	المجموع	٤٤	١٠٠	١٦	١٠٠	١٥	١٠٠	٧٥	١٠٠
الحالة الاجتماعية	لم يتزوج	١٩	٤٣.١٨	٥	٣١.٢٥	٣	٢٠	٢٧	٣٦
	متزوج	٢٥	٥٦.٨٢	١٠	٦٢.٥	١٠	٦٦.٦٧	٤٥	٦٠
	مطلق	–	–	١	٦.٢٥	–	–	١	١.٣٣
	أرمل	–	–	–	–	٢	١٣.٣٣	٢	٢.٦٧
	المجموع	٤٤	١٠٠	١٦	١٠٠	١٥	١٠٠	٧٥	١٠٠

الخصائص	النشاط / المتغير	تجاري		إنتاجي		خدمي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	١٢	٢٧.٢٧	٣	١٨.٧٥	٤	٢٦.٦٧	١٩	٢٥.٣٣
	٥–١٠	٨	١٨.١٨	٥	٣١.٢٥	٢	١٣.٣٣	١٥	٢٠
	١٠–١٥	٩	٢٠.٤٥	٥	٣١.٢٥	٣	٢٠	١٧	٢٢.٦٧
	١٥–٢٠	٤	٩.٠٩	١	٦.٢٥	٢	١٣.٣٣	٧	٩.٣٣
	٢٠ فأكثر	١١	٢٥	٢	١٢.٥	٤	٢٦.٦٧	١٧	٢٢.٦٧
	المجموع	٤٤	١٠٠	١٦	١٠٠	١٥	١٠٠	٧٥	١٠٠

أولاً: النوع:

يتضح من المعطيات الإحصائية للدراسة الميدانية أن العينة الإجمالية تضم (٧٠) من الذكور بنسبة (٩٣.٣٣%)، بينما تضم (٥) من الإناث بنسبة (٦.٦٧%)، أما على مستوى عينة كل نشاط فقد بلغت نسبة الذكور (١٠٠%) في النشاط التجاري، وفي النشاط الإنتاجي بلغت نسبة الذكور (٩٣.٧٥%) مقابل (٦.٢٥%) للإناث، وأخيرًا بلغت نسبة الذكور في النشاط الخدمي (٧٣.٣٣%) مقابل (٢٦.٦٧%) للإناث، ويلاحظ من هذه البيانات أن ثمة تباعدًا شديدًا بين أعداد الذكور وأعداد الإناث على الرغم من حرص الباحث على شمول العينة نسبة من الإناث لتمثيل عنصري المجتمع، وربما يعزي ذلك إلى التحديد الثقافي لدور المرأة في المجتمع الليبي، الذي يعكس طبيعة الثقافة الذكورية (بن عامر، سكينة، ٢٠١٣م: ٧٧)، التي تؤكد التمايز في الأدوار الاجتماعية بين الذكر والأنثى، الأمر الذي يؤثر على انخراط المرأة في العمل بالمشروعات الصغيرة، ما يدل على ضعف مشاركة النساء وإدماجهن في العملية التنموية -إن وجدت- كذلك أن السياسات الحكومية الليبية اتجاه المرأة تقتصر فقط على توظيفها في العمل الحكومي في قطاعات محددة، بدل أن تكون السياسات الحكومية تشجيعية للمرأة ولأصحاب الشركات الخاصة للرفع من مساهمة المرأة في القطاع الخاص وريادة الأعمال (بوقعيقص، هالة، وتنتوش، محمد، ٢٠١٧م: ١٦)، ولا تجافي الباحث الحقيقة حين يذهب إلى القول: إن صعوبة الظروف الاقتصادية وكثرة الأعباء على المواطنين الليبيين بشكل عام أحيانًا يمكنها أن تقلل من أثر الثقافة الذكورية، إذا كان انخراط المرأة في العمل بالمشروعات الصغيرة يدر دخلاً للأسرة، أما عن طبيعة الأعمال التي تدر دخلاً فتتمثل في الأنشطة الخدمية ولا سيما أنشطة الصحة والجمال، حيث الربح الأوفر والعائد الأسرع والمخاطر الأقل، فضلا عن أن هذه الأنشطة لا تتطلب الكثير من الخبرات الإدارية، وهو ما أثبتته بعض شواهد الدراسة الميدانية، ويذهب الأنثروبولوجي "ليفي شتراوس" إلى أن ثمة بعض أوجه الشبه فيما

يتصل بوضع المرأة في معظم الثقافات، فثقافة المجتمع عمومًا تضفي عادة قيمة مرتفعة على الأدوار التي يقوم بها الرجال، بينما تعطي وزنًا هامشيًا للأدوار التي تقوم بها المرأة حتى ولو ارتفعت القيمة الاقتصادية لهذه الأدوار (أبو زيد، محمد، ٢٠١٤م: ٦٦)، وقد جاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع ما جاء به "جيدنز" حيث أوضح أن الأعمال التي تنخرط فيها المرأة دائمًا تكون مختلفة عن الأعمال التي يؤديها الرجال وهذه الأعمال هي الأكثر روتينية، كما أن التقدم فيها على المسار المهني ليس سهلاً، كما أن المرأة تتعرض إلى استغلال مزدوج، فهي ضحية للتمييز في النسق المهني في الوقت الذي يتعين عليها أن تؤدي معظم العمل المتصل بالمنزل ورعاية الطفل (مصطفى، شادية، ٢٠٠٩م: ٢١٦).

كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات الميدانية التي أشارت نتائجها إلى ارتفاع تمثيل نسبة الذكور في الانخراط في العمل بالمشروعات الصغيرة، ومنها دراسة: (جوده، عبد الوهاب، ٢٠٠٩م: ١٧٢)، ودراسة (المندلسي، ناجي،٢٠١٣م: ٩٩)، ودراسة (بوحرده، عمر، ٢٠١٤م: ٢٤٤)، ودراسة (المندلسي، ناجي، قبقب، أبو راوي، ٢٠١٥م: ٣٨)، ويرى بعض الوظيفيين أنه يجب إعادة تعريف أدوار الجنسين بهدف العمل على مطابقتها للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتغيرة، كما أنهم يرون تبني دور جديد للمرأة بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، وتشجيع المنافسة الاقتصادية التي تؤدي إلى حسن أداء العمل، ويتطلب هذا التغيير إجراء بعض التعديلات في النظم الاجتماعية الأساسية بحيث يتم القضاء على التمييز ضد المرأة (لطفي، طلعت، والزيات، كمال، ١٩٩٩م: ٨٥).

ثانيًا: فئات العمر:

يتضح من توزيع فئات العمر أن الفئة (٣٠- ٤٠) هي أكبر الفئات حجمًا بنسبة (٥٠.٦٧%) من إجمالي حجم العينة، ما قد يشير إلى وعي هذه الفئة بأهمية الانخراط بالعمل في المشروعات الصغيرة، وربما يفسر ذلك في ضوء ارتباطها

بمسؤوليات أسرية كبيرة حيث أوضحت بيانات الحالة الزوجية للعينة أن أكثر من نصفهم متزوجون، مع ندرة وجود فرص العمل الحكومية في الوقت الراهن، يليها في الحجم الفئة (أقل من ٣٠) بنسبة (٢٤%)، وقد يكون ذلك مؤشرًا على ميل الشباب إلى الانخراط في العمل بالمشروعات الصغيرة للحصول على فرصة عمل أو لتحسين الوضع المادي، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (المندلسي، ناجي، وقبقب، أبو راوي، ٢٠١٥م: ٤٠)، التي أوضحت أن هناك انخفاضًا لفرص تبني شريحة الشباب المؤسسات الصغيرة.

ثالثًا: الحالة التعليمية:

أوضحت الدراسة الميدانية ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهل ثانوي (٣٨.٦٧%)، ومؤهل جامعي (٣٠.٦٧%) من إجمالي العينة، وقد يكون ذلك مؤشرًا على العلاقة الإيجابية بين المستوى التعليمي والانخراط في العمل الخاص الحر من خلال المشروعات الصغيرة، وربما يعكس ذلك أيضًا وجود مجموعة كبيرة من أفراد العينة تمتلك قدرًا كبيرًا من الوعي بموضوع الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (المندلسي، ناجي، وقبقب، أبو راوي، ٢٠١٥م: ٣٩)، التي أشارت إلى أن فئة الملاك من حملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها تسير دفة العمل في المشروعات الصغيرة، حيث بلغت نسبتهم (٤١.١ %) من مجموع المؤهلات، وجاء ثانيًا حملة الشهادات الجامعية بنسبة (٣٦ %)، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (بوحرده، عمر، ٢٠١٤م: ٢٤٦)، التي أوضحت أن أعلى نسبة في العينة هم الجامعيون وما فوق إذ تصل إلى (٣٧.٥%)، يليها مباشرة نسبة التعليم المتوسط التي تصل إلى (٣٤.٤%).

رابعًا: الحالة الزوجية:

يتضح من بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة المتزوجين من إجمالي عينة الدراسة، حيث بلغت نسبتهم (٦٠%)، في حين بلغت نسبة غير المتزوجين (٣٦%)

من إجمالي عينة الدراسة، في حين مثلت نسبة فئتي مطلق، وأرمل (٤%) من إجمالي عينة الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (بوحرده، عمر، ٢٠١٤م: ٢٥٠)، التي أشارت نتائجها إلى ارتفاع تمثيل نسبة المتزوجين (٧٢%) من المنخرطين في المشروعات الصناعية الصغيرة، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (جوده، عبد الوهاب، ٢٠٠٩م: ١٧٢)، التي كشفت عن أن غالبية عينة الدراسة من العزاب بنسبة (٤٧.٩%) من إجمالي العينة.

خامسًا: سنوات الخبرة:

تكشف إحصائية عدد السنوات التي قضاها ملاك المشروعات الصغيرة في ممارسة أنشطتهم على اختلافها، أن فئة أقل من ٥ سنوات قد احتلت المرتبة الأولى بنسبة (٢٥.٣٣%) من إجمالي العينة، تليها فئتا (١٠-١٥)، و(٢٠) فأكثر بنسبة واحدة (٢٢.٦٧%)، ثم فئة (٥-١٠) بنسبة (٢٠.٢%)، وأخيرًا فئة (١٥-٢٠) بنسبة (٩.٣٣%). وهذه النسب توضح أن ما يزيد عن ربع المشروعات الصغيرة التي خضعت للدراسة حديثة العهد، وهو ما يعني أن ثمة اطرادًا مستمرًا في مجال تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بعد ثورة ١٧فبراير، ما قد يعكس الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ودورها المأمول في بناء الاقتصاد الليبي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (جوده، عبد الوهاب، ٢٠٠٩م: ١٧٦)، التي كشفت عن حداثة الخبرة في ممارسة العمل الحر من خلال المشروعات الصغيرة في سلطنة عمان، حيث تبين وجود أكثر من ثلثي المشروعات التي خضعت للدراسة لم يتعد عمرها أكثر من ثلاث سنوات، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (المندلسي، ناجي، وقبقب، أبو راوي، ٢٠١٥م: ٤١)، التي أظهرت أن أغلب سنوات الخبرات لأصحاب عينة من المشروعات الصغيرة في مدينة الزاوية بليبيا تتمثل في الشريحة ما بين (٥-١٥) سنة.

المجال الزمني: تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة من ١٤ ديسمبر: ٢٠١٧م وحتى ٧ فبراير: ٢٠١٨م.

أداة جمع البيانات: اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على صحيفة الاستبيان، وتتكون من قسمين أساسيين: تضمن القسم الأول بيانات أساسية عن أصحاب المشروعات الصغيرة، (النوع، فئات العمر، الحالة التعليمية، الحالة الزوجية، سنوات الخبرة).

أما القسم الثاني فيتعلق بأهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة بوجه عام وهي: المعوقات التمويلية، والمعوقات الثقافية والاجتماعية، والمعوقات التسويقية، والمعوقات الفنية، والمعوقات الإدارية، والمعوقات التشريعية والتنظيمية وأخيرًا أهم رؤى أفراد العينة لسبل مواجهة تلك المعوقات.

الصدق الظاهري للأداة: للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه، تم عرضها على مجموعة من السادة المحكمين، وفي ضوء آرائهم قام الباحث بإعدادها في صورتها النهائية، كما قام باختبار وضوح الأسئلة على عينة من أصحاب بعض المشروعات الصغيرة خارج عينة الدراسة.

تحليل البيانات وتفسير النتائج: تمت معالجة بيانات الدراسة الميدانية إحصائيًا باستخدام التكرارات والنسب المئوية، وتم تفسير ما توصلت إليه الدراسة الميدانية من نتائج في ضوء ربطها بنتائج بعض الدراسات السابقة من ناحية، والتغيرات المجتمعية في المجتمع الليبي. من ناحية أخرى.

ملامح التطور التاريخي للمشروعات الصغيرة في المجتمع الليبي:

تقع ليبيا في منطقة إستراتيجية مهمة للغاية، فهي نقطة التقاء ورابط بين أوروبا، والمتوسط، والوطن العربي وأفريقيا بشكل لا يمكن إهماله (الصواني، يوسف، ٢٠١٥م: ٩)، وتبلغ مساحتها حوالي (١.٧٧٥.٥٠٠) كيلو متر مربع، وبلغ عدد سكانها في عام (٢٠١٠م) حوالي (٦.١) مليون نسمة (حسين، أرويحلة، ٢٠١٥م: ٥٦)، تعتبر ليبيا من ضمن البلدان العربية التي تأثرت وتميزت إلى حد كبير ببنيتها

القبلية كنظام اجتماعي (العبيدي، آمال، ٢٠٠٨م: ٧٢)، والاقتصاد الليبي ريعي بامتياز من واقع اعتماده شبه المطلق على إيرادات النفط في تمويل أوجه الإنفاق كافة وتوفير فرص العمل (بوخشيم، عبدالناصر، ٢٠١٥م: ٢٨)، وتعمل الغالبية الساحقة (٨٥%) من الأيدي العاملة النشطة في ليبيا في بالقطاع العام، وهي نسبة مرتفعة جدًا حتى بالمقاييس الإقليمية، بل تزيد النسبة لأكثر من ذلك في حالة النساء (٩٣%) (البنك الدولي، ٢٠١٦م:xi)، وعلى الرغم من مستويات التنمية البشرية العالية نسبيًا، فإن عددًا كبيرًا من الليبيين لا يستفيدون من الاقتصاد القائم على النفط، ويقدر بأن (٣٠ إلى ٤٠ %) منهم يعيشون تحت خط الفقر وتستمر البطالة، خاصة بطالة الشباب، مشكلة جدية في ليبيا، تقدر البطالة بين الذين تقل أعمارهم عن (٢٤ عامًا) بأكثر من (٥٠%) (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٤ م:٢٨) وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي أحرزه التحصيل العلمي خلال العقود الماضية، فهناك عدم توافق بين المهارات المطلوبة للقطاع الخاص وبين تلك التي يوفرها النظام التعليمي (البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ٢٠١٦م: ١١).

لعل السمة المميزة للصناعة الليبية خلال حكم العثمانيين (١٥٥١م-١٩١١م) -نموذجًا للمشروعات الصغيرة- أنها كانت صناعة تقليدية تورث من جيل إلى جيل دون أي تطور أو إضافات تذكر، ويدوية اعتمدت في الإنتاج على جهد الإنسان، وقامت أساسًا على تصنيع المواد الخام الأولية المتوفرة محليًا (صوف، جلود، حلفاء، سعف النخيل وغير ذلك)، واستهدف إنتاجها تلبية طلبات وحاجات الإنسان الليبي الرئيسية في ملبسه وغذائه وأدوات الفلاحة وغيرها، وفردية يقوم بها فرد أو عدة أفراد؛ اثنان أو ثلاثة، هم في الأغلب من أولاد ونساء وأقارب صاحب الحرفة (بن موسي، تيسير، ١٩٨٨م: ١٤٦)، وتمثل المنسوجات الصوفية المجال المفضل للمرأة لاستثمار أموالها، وربما يعزى ذلك إلى وفرة المواد الخام لهذه الصناعة، إلى جانب

مزاولتها لهذه الصناعة الحرفية منذ فترة طويلة، بل تم توارثها من جيل إلى جيل (عيسى، عفاف، ٢٠١٣م: ٢٢٣).

خلال مرحلة الحكم الإيطالي (١٩١١م-١٩٤٣م)، شكل ما سمي بالقطاع الإيطالي للصناعة، وكانت المؤسسات العصرية الصغيرة التي أقامها الإيطاليون للصناعات التحويلية وخاصة منها الصناعات الغذائية والخفيفة موصلات العلاقات الرأسمالية إلى الاقتصاد في ليبيا، في الوقت نفسه إلى جانب القطاع الإيطالي للصناعة، تواصل وجود القطاع الليبي وهو الإنتاج الحرفي الذي كان توسع الاحتكارات الإيطالية قاتلاً بالنسبة له، وقبيل الحرب العالمية الثانية لم يكن بين المؤسسات الـ (٣ آلاف إلا ١٣٦٦) واحدة وهي من النوع البالغ الصغر.

ونتيجة لإجلاء القوات الإيطالية عن الأراضي الليبية، توقف نشاط الشركات الإيطالية، حدث بعض الانتعاش في مجال الإنتاج الحرفي فقد تعاظم من جديد عدد المشتغلين في الصناعات التقليدية وافتتحت ورشات جديدة (بروشين، ن، ٢٠٠١م: ٢٧١)، هذا، وكان العمل في الصناعات التقليدية يتم داخل أروقة المنازل وفي ورشات حرفيه صغيرة ذات حجم محدود جدًا من العمالة اليدوية، وتعد طرابلس أكثر تفوقًا في الصناعات التقليدية لا سيما الأردية الحريرية التي لاقت رواجًا واسع النطاق في الأسواق، أما برقة فكانت الصناعة التقليدية الرائجة بها هي صناعة منسوجات البسط والخيام المصنوعة من وبر الجمال وشعر الماعز استجابة لمتطلبات الرعوية (الشريف، أمل، ٢٠١٣م: ١٦٩-١٧٠).

وفي نهاية عام ١٩٥١م، وبموجب ترتيبات من هيئة الأمم المتحدة، أصبحت ليبيا دولة ملكية، يحكمها ملك -إدريس السنوسي (١٩٥١م-١٩٦٩م)- ينتمي لأسرة جزائرية (التير، مصطفى، ٢٠١٣م: ٢)، وكانت ليبيا تعتبر قبل اكتشاف النفط والغاز إحدى أفقر البلدان في العالم (البنك الدولي، ٢٠٠٦م: ١)، وقد واكب اكتشاف النفط نمو صناعة النفط الليبية بمعدل غير مسبوق، كما نمت المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، حيث ظهرت مشروعات جديدة لتلبية احتياجات قطاع النفط مثل: صناعة المواد الغذائية، وورشات صيانة الآلات والمعدات، إضافة إلى صناعة المشروبات، ومعامل النسيج، كما ظهرت مشروعات صغيرة ذات طاقة صناعية محدودة (سالم، عبدالفتاح، ٢٠١٤م: ١٢٨-١٢٩)، في نهاية الأمر، تراجعت كثير من الحرف اليدوية والصناعات المحلية بعد زيادة كميات النفط المصدرة ليتحول التركيز على الصناعات المعدنية النفطية، وهذا ما جر الاقتصاد الليبي إلى تبعات خطيرة مفادها تركيزه على مصدر دخل وحيد (تقريبًا) وأساسي ألا وهو النفط (احبيل، محمد، د-ت: ٢٦).

أبقى في البداية حكم معمر القذافي (١٩٦٩م-٢٠١١م)، على القطاع الخاص يسير جنبًا إلى جنب مع القطاع العام، ما حفز بعض أصحاب رءوس الأموال لاستثمار أموالهم في بعض الأنشطة الصناعية والتجارية (بوحرده، عمر، ٢٠١٤م: ١٥٢)، وما إن تحولت ليبيا إلى النظام الاشتراكي، بعد أن كان القطاع الخاص يلعب دورًا مهمًا في النشاط الاقتصادي ويستوعب ما يزيد عن (٧٥%) من القوى العاملة، أصبحت الدولة المتحكم الرئيس في معظم أوجه الإنتاج والتوزيع، وأصبح ما يزيد عن (٨٠%) من العمالة تحت رحمة المرتبات المتدنية والمتأخرة من الخزانة العامة، ودخلت الدولة المجالات الاقتصادية المختلفة وهيمنت عليها (بسيكري، السنوسي، ٢٠٠٦م)، وانحسرت مشاركة القطاع الخاص في بعض الأنشطة الزراعية والرعوية والحرفية الصغيرة، ففي الفترة (١٩٧٠م-١٩٩٧م)، حيث استحوذ القطاع العام على أكثر من (٨٦%) من إجمالي الاستثمارات، بينما لم تتجاوز حصة القطاع الخاص (١٣.٥%) خلال الفترة نفسها، لكن يلاحظ أن هذه الحصة ارتفعت خلال الفترة (١٩٩١م-١٩٩٧م) إلى (٢٤%) بسبب فتح المجال بشكل واسع للأفراد والشركات المساهمة في إنتاج السلع والخدمات (شعلان، ناصر، ٢٠١٥م: ١٢٠).

وفي مارس (٢٠٠٨م) قامت ليبيا بتدشين برنامج إصلاح سياسي ضخم يتعلق بتغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي المؤسسي ومنها: ترشيد السلطات للاستثمار

العام ومنح دور أكبر للقطاع الخاص، وتحسين المناخ الإداري والقانوني لممارسة أنشطة الأعمال (الغول، هدي، ٢٠١٧م)، ولكن تم إحراز قدر ضئيل من التقدم في تنشيط القطاع الخاص وتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في السنوات الخمس التالية، لا تتوفر بيانات رسمية بشأن عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا أو حجمها، أفاد إحصاء الأعمال لعام (٢٠٠٦م) أن عدد المؤسسات يبلغ إجمالاً (١١٧٨٢٨) باستثناء قطاع الزراعة، (البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ٢٠١٦م: ٢٥،٢٧).

وفي عام (٢٠١٠م) بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في ليبيا (١٦٨٣١٧) مشروعًا، وتركزت غالبية المشروعات في مدينة طرابلس، كما حازت المشروعات الصغيرة على النصيب الأكبر من عدد المشروعات في ليبيا بما يعادل (٨٨.٥%)، تلتها المشروعات الكبيرة بنسبة (١٠%)، وأخيرًا المشروعات المتوسطة بنسبة (١.٥%)، ويتأكد هنا أن الدولة الليبية بدأت الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وإن كان هذا الاهتمام جاء متأخرًا (المندلسي، ناجي، ٢٠١٣م: ٣٠-٣١).

تشير المعلومات المحدودة المتوفرة إلى أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا تؤدي عملها بمستويات متدنية من الإنتاجية والتنافسية والقيمة المضافة، وكثير من المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا فرعية وتفتقر إلى رأس المال ولا تتوفر لديها القدرة على الارتقاء في الإدارة والتسويق، وبحسب الدراسات، فإن نسبة كبيرة من أصحاب الأعمال "رواد أعمال محجمون"، إما أنهم كانوا يفضلون العمل في وظيفة حكومية أو أسسوا مؤسسات لأنهم لم يجدوا فرص عمل في القطاع العام (البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ٢٠١٦م: ٢٩).

ويرى البعض أن الأزمة العميقة التي عاشها المجتمع الليبي، بكل جوارحه في الفترة الفاصلة بين فبراير وأكتوبر (٢٠١١م) أفضت عمليًا على الرغم من تباين القراءات، إلى تفكيك توازن المجتمع وإلى تدمير البنيات الاجتماعية والقبلية وخاصة إلى استحضار تاريخ مشحون بالتوترات والخلافات القبلية والجهوية وإلى إعادة إحياء

جغرافيا الأحقاد والصراعات بين الفئات والجهات (وناس، المنصف، ٢٠١٤م:٨-٩). وعلى الرغم من الأموال التي تقدر بعشرات المليارات التي صرفت خلال السنوات الماضية فشلت النخب والمؤسسات السياسية وقيادتها في وضع سياسة قادرة على تلبية مطالب المواطنين أو تفعيل الاقتصاد الليبي (أبو شهيوة، مالك، ٢٠١٦م).

إن أهمية المشروعات الصغيرة في ليبيا خلال هذه المرحلة أمر ليس موضع جدل، إن تمت رعايتها ودعمها وتطويرها، يمكن أن تكون عاملا مساعدًا للاستقرار الاجتماعي والسياسي وغير ذلك، وبالرغم من عدم حصولنا على معلومات دقيقة عن قطاع المشروعات الصغيرة، فإننا على ثقة من أن المشروعات الصغيرة في ليبيا تعاني المشكلات نفسها وتواجه المعوقات نفسها التي تواجهها في مجموعة الدول النامية، بل إن الأمر قد يكون أسوأ خاصة في ظروف غياب الجهات الراعية والمتخصصة، وعدم الوضوح وعدم الشفافية في السياسات الاقتصادية العامة، واتسام مناخ الاستثمار بظروف عدم التأكد وعدم الاستقرار (شامية، عبد الله، ٢٠١٦م: ٩).

وعلى الرغم من ارتفاع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في ليبيا خلال السنوات الماضية، لا يوجد حتى الآن إحصاء رسمي لها بشأن توزيعها، وعدد العاملين بها، ومما سبق يمكن استنتاج إجابة التساؤل الأول الذي يستفسر عن ملامح التطور التاريخي للمشروعات الصغيرة في المجتمع الليبي.

نتائج الدراسة الميدانية:

أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة بوجه عام.

جدول رقم (٢) أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة بوجه عام:

النشاط / المتغير (*)	تجاري			إنتاجي			خدمي			الترتيب العام
	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	
المعوقات التمويلية	٣٥	٤٧.٢٩	١	١٢	٤٢.٨٦	١	١١	٣١.٤٣	١	١
المعوقات الثقافية والاجتماعية	٨	١٠.٨١	٣	٢	٧.١٤	٤	٧	٢٠	٢	٣
المعوقات التسويقية	١٥	٢٠.٢٧	٢	٤	١٤.٢٩	٣	٥	١٤.٢٩	٣	٢
المعوقات الفنية	٤	٥.٤١	٤	٦	٢١.٤٣	٢	٤	١١.٤٣	٤	٥
المعوقات الإدارية	٤	٥.٤١	٤	٢	٧.١٤	٤	٣	٨.٥٧	٥	٦
المعوقات التشريعية والتنظيمية	٨	١٠.٨١	٣	٢	٧.١٤	٤	٥	١٤.٢٩	٣	٤
المجموع	٧٤	١٠٠%		٢٨	١٠٠%		٣٥	١٠٠%		

(*) الإجابة بأكثر من متغير.

يعبر الجدول رقم (٢)، عن مدى التنوع في رؤى أفراد العينة حول أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة، والأهمية النسبية لكل معوق بوجه عام، ويمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- جاء متغير "المعوقات التمويلية" في المرتبة الأولى باعتباره أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في النشاط التجاري، والنشاط الإنتاجي، والنشاط الخدمي، بنسب (٤٧.٢٩%)، (٤٢.٨٦%)، (٣١.٤٣%) على التوالي، وتبلغ نسبتها (٧٧.٣٣%) من إجمالي أفراد العينة البالغ عددها (٧٥ مبحوثا)، ويأتي هذا المعوق منطقيًا في بداية المعوقات، حيث يعتبر التمويل من أهم القضايا المؤثرة في قطاع

المشروعات الصغيرة، منذ إنشاء المشروع وطيلة حياته ونشاطه، سواء كان هذا المعوق يتمثل في توفير مصادره أو حجم المتوفر منه، لذا فقد أصبح رصد واقع التمويل وإمكانات توفيره قضية علمية ملحة، يجب تحليلها في إطار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتغيرة، والتخطيط لها بحيث لا تترك لنوازع أغراض أفراد أو مجموعات أو هيئات أو جهات معينة (البـاز، شـهيدة، ١٩٩٧م: ١٦٢)، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات الميدانية التي أشارت نتائجها إلى أن الافتقار إلى التمويل يعد من أبرز التحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها دراسة (Maba, & Emeti, Cletus Agwu , ,2014:104)، ودراسة (Richardson,pat, Howarth, Rhona, &Gerry, Finnegan,2004:40) ، ودراسة (Kazimoto, Paluku, ,2014:306) ولا تتفق مع نتائج دراسة (حسين، أرويحلة، ٢٠١٥م: ١٣٩)، التي أوضحت أن صعوبات نقص الخبرة والإدارة من أبرز الصعوبات التي تواجه الصناعات الصغيرة في ليبيا، وكذلك لا تتفق مع دراسة (مقابلة، إيهاب، ٢٠١٧م: ٢٦) التي أوضحت أن موسمية الإنتاج، من أبرز المعوقات التي واجهت المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قيد الدراسة في سلطنة عمان.

- وفيما يتعلق ببقية المعوقات من حيث الأهمية فقد جاء ترتيبها على النحو التالي: المعوقات التسويقية (٣٢%)، والمعوقات الثقافية والاجتماعية (٢٢.٦٧%)، والمعوقات التشريعية (٢٠%)، والمعوقات الفنية (١٨.٦٧%)، وأخيرًا المعوقات الإدارية (١٢%)، ومما سبق يمكن استنتاج إجابة التساؤل الثاني، الذي يستفسر عن أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة بوجه عام، ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك أن تتعرف على أهم المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٣).

أهم المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (٣) أهم المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة:

النشاط / المتغير (*)	تجاري			إنتاجي			خدمي			الترتيب العام
	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	
محدودية الإمكانيات المالية	٢١	٢٢.٥٨	٢	٥	١٣.٨٩	٣	٧	٢٤.١٤	٢	٢
انخفاض هامش الربح	١٢	١٢.٩٠	٣	٧	١٩.٤٤	٢	٥	١٧.٢٤	٣	٣
أزمة السيولة النقدية	٣١	٣٣.٣٣	١	٨	٢٢.٢٢	١	١٠	٣٤.٤٨	١	١
عدم وجود دراية كافية بآلية الحصول على القرض	٣	٣.٢٣	٧	٣	٨.٣٣	٥	–	–	–	٧
نقص الضمانات للحصول على القرض	٣	٣.٢٣	٧	٤	١١.١١	٤	–	–	–	٦
قيمة القرض أقل من الاحتياج	٤	٤.٣٠	٦	١	٢.٧٨	٧	–	–	–	٨
تعقد إجراءات الحصول على القرض	٧	٧.٥٣	٤	٣	٨.٣٣	٥	٢	٦.٩٠	٥	٤
ارتفاع الفائدة على القرض	٦	٦.٤٥	٥	٢	٥.٥٦	٦	٢	٦.٩٠	٥	٥
عدم توفر الخبرة في المسائل المالية والمحاسبية	٦	٦.٤٥	٥	٣	٨.٣٣	٥	٣	١٠.٣٤	٤	٤
المجموع	٩٣	%١٠٠		٣٦	%١٠٠		٢٩	%١٠٠		

(*) الإجابة بأكثر من متغير.

إن الجدول السابق يكشف عن حقائق مهمة للغاية فيما يتعلق بترتيب أولويات المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة، وتتمثل هذه الحقائق في:

- يعد متغير "أزمة السيولة النقدية" من أهم المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة في النشاط التجاري، والنشاط الإنتاجي، والنشاط الخدمي بنسب (٣٣.٣٣%)، و(٢٢.٢٢%)، و(٣٤.٤٨%) على التوالي.
- في النشاط التجاري يلاحظ أن محدودية الإمكانيات المالية تحتل المركز الثاني بين أهم المعوقات التمويلية من وجهة نظر عينة هذا النشاط، بنسبة (٢٢.٥٨%)، بينما متغير نقص الضمانات للحصول على القرض يحتل المركز الأخير بنسبة (٣.٢٣%).
- احتل متغير انخفاض هامش الربح المركز الثاني في النشاط الإنتاجي بنسبة (١٩.٤٤%)، بينما متغير قيمة القرض أقل من الاحتياج يحتل المركز الأخير بنسبة (٢.٧٨%).
- أما متغير "محدودية الإمكانيات المالية" ففي المركز الثاني في النشاط الخدمي بنسبة (٢٤.١٤%)، ثم متغير ارتفاع الفائدة على القرض في المركز الأخير بنسبة (٦.٩٠%).
- ونخلص من تحليل البيانات السابقة إلى: أن متغير "أزمة السيولة النقدية" يعد أهم المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة على اختلاف أنشطتها بنسبة (٦٥.٣٣%) من إجمالي العينة، وهذه الأزمة –انعكاس طبيعي لسلسلة الأزمات التي يعاني منها المجتمع الليبي ككل– بدأ تأثيرها يتزايد بشدة ويتسع باستمرار، وثمة عوامل ساهمت في تفاقم هذه الأزمة أهمها: استمرار الانقسام والصراع السياسي، وتفاقم الوضع الأمني في العديد من المدن، وإيقاف التعامل بالبطاقات الائتمانية، بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤية بشأن تحقق الاستقرار وقيام الدولة القادرة على حفظ الأمن وتوفير الأمان في المنظور الزمني القريب (شامية، عبد الله، ٢٠١٦م: ١-٢)، وكذلك لجوء واستمرار المواطنين في سحب ودائعهم من المصارف التجارية

وعدم تعويض عمليات السحب بعمليات إيداع في هذه المصارف (شنيبش، علـــي، ٢٠١٧م: ٢١).

ويلي ذلك من حيث الأهمية: محدودية الإمكانيات المالية (٤٤%)، وانخفاض هامش الربح (٣٢%)، وتعقد إجراءات الحصول على القرض، ما يتطلب من البنوك المقرضة الإسراع في تيسيير تدابير الحصول عليه، وعدم توفر الخبرة في المسائل الماليـــة والمحاسبية (١٦%)، وارتفاع الفائدة على القرض (١٣.٣٣%)، ونقص الضمانات للحصول عليه (٩.٣٣%)، حيث ترى المصارف التجارية الليبية، أن ثمة قصورًا لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يحول دون تقديم الخدمة لها، لعدم القدرة على تقـــديم ضمانات كافية، وعدم وجود بيانات وسجلات وقوائم مالية ومحاسبية، وعدم مصداقية دراسات الجدوى الاقتصادية، وعدم القدرة على إعداد ملف ائتماني صحيح (البرغثي، ونيس، ٢٠١٤م: ١١٨)، **وعدم وجود دراية كافية بآلية الحصـــول علـــى القـــرض (٨%)، وقيمة القرض أقل من الاحتياج (٦.٦٧%).**

من الجلي، أن ثمة حاجة ماسة لتفعيل دور المصارف المتخصصة والاســـتثمارية لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال رفع حجم القروض الممنوحة، مع تخفيض كلفـــة تمويلها، كذلك إنشاء مصرف وطني لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على شكل تمويل مالي ومعلوماتي وخططي بما يمكنها من تحقيق أهدافها (المندلسي، نـــاجي، ٢٠١٣م: ١٤٣-١٤٤)، **وهذه الآراء ربما تعكس مدى إحساس أفراد العينة بخطـــورة أزمة السيولة النقدية على المشروعات الصغيرة، ما يعوق نموها وتطورهـــا المرهـــون بشكل كبير بتوفير السيولة النقدية، وهذا شيء منطقي في ظل تفـــاقم هـــذه الأزمـــة واستمراريتها على المستوى المجتمعي ككل، وهذا ما لاحظه الباحث وتكبد أيضًا كثير المعاناة في ظلها، ويجيب ما سبق عن تساؤل الدراسة الثالث الذي استفسر عن أهـــم المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة.**

أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (٤) أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المشروعات الصغيرة:

النشاط / المتغير (*)	تجاري			إنتاجي			خدمي			الترتيب العام
	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	
تدني وعي أعضاء المجتمع بأهمية المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية	٢٠	١٨.٥٢	١	٧	١٨.٤٢	١	٨	٢٥	١	١
الاعتماد التقليدي على الدولة	١٩	١٧.٥٩	٢	٧	١٨.٤٢	١	٤	١٢.٥	٤	٢
ضعف ثقافة العمل	١٩	١٧.٥٩	٢	٥	١٣.١٦	٢	٥	١٥.٦٣	٣	٣
ضعف ثقافة المهن والأعمال الحرة والقيام بالمبادرات الخاصة	٥	٤.٦٣	٥	٢	٥.٢٦	٤	٢	٦.٢٥	٦	٧
النزعة القبلية	٣	٢.٧٨	٦	٥	١٣.١٦	٢	٢	٦.٢٥	٦	٦
افتقاد المجتمع للأمن و الاستقرار	١٥	١٣.٨٩	٣	٤	١٠.٥٣	٣	٢	٦.٢٥	٦	٥
الفساد	١٢	١١.١١	٤	٤	١٠.٥٣	٣	٦	١٨.٧٥	٢	٤
أغلبية أفراد المجتمع بشكل عام يطمحون إلى الوصول إلى مراتب حكومية عليا	١٥	١٣.٨٩	٣	٤	١٠.٥٣	٣	٣	٩.٣٨	٥	٤
المجموع	١٠٨	%١٠٠		٣٨	%١٠٠		٣٢	%١٠٠		

(*) الإجابة بأكثر من متغير.

تكشف قراءة الجدول السابق الذي يتعلق بأهم المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المشروعات الصغيرة عن أن متغير "تدني وعي أعضاء المجتمع بأهمية المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية" نال المرتبة الأولى في النشاط التجاري، والنشاط الإنتاجي، والنشاط الخدمي بنسبة (١٨.٥٢%)، و(١٨.٤٢%)، و(٢٥%) على التوالي، وفي النشاط التجاري احتل متغيرا "الاعتماد التقليدي على الدولة"، و"ضعف ثقافة العمل" المرتبة الثانية بنسبة واحدة (١٧.٧٩%)، ويلي ذلك من حيث الأهمية: افتقاد المجتمع للأمن والاستقرار، وأغلبية أفراد المجتمع بشكل عام، يطمحون إلى الوصول إلى مراتب حكومية عليا (١٣.٨٩%)، والفساد (١١.١١%)، وضعف ثقافة المهن والأعمال الحرة والقيام بالمبادرات الخاصة (٤.٦٣%)، وأخيرًا النزعة القبلية (٢.٧٨%). أما في النشاط الإنتاجي فقد احتل المرتبة الثانية متغيرا ضعف ثقافة العمل، والنزعة القبلية بنسبة واحدة (١٣.١٦%)، ويلي ذلك من حيث الأهمية: افتقاد المجتمع للأمن والاستقرار، والفساد، وأغلبية أفراد المجتمع بشكل عام يطمحون إلى الوصول إلى مراتب حكومية عليا (١٠.٥٣%)، وأخيرًا ضعف ثقافة الريادة والعمل الحر (٥.٢٦%)، وفيما يتعلق بالنشاط الخدمي نال المرتبة الثانية متغير الفساد بنسبة (١٨.٧٥%)، يليه من حيث الأهمية: ضعف ثقافة العمل (١٥.٦٣%)، والاعتماد التقليدي على الدولة (١٢.٥%)، أغلبية أفراد المجتمع بشكل عام يطمحون إلى الوصول إلى مراتب حكومية عليا (٩.٣٨%)، وأخيرًا ضعف ثقافة المهن والأعمال الحرة والقيام بالمبادرات الخاصة، والنزعة القبلية، وافتقاد المجتمع للأمن والاستقرار (٦.٢٥%).

وباستقراء البيانات السابقة يتضح أن متغير "تدني وعي أعضاء المجتمع بأهمية المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية" جاء في المرتبة الأولى باعتباره أهم معوق من المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المشروعات الصغيرة بنسبة (٤٦.٦٧%) من إجمالي العينة البالغ عددها (٧٥ مبحوثا)، وربما يفسر ذلك أن العقل الاقتصادي العربي تاريخيًا لا يميل لهذا النوع من الاستثمار الصغير، كما أنه خلال الخمسة عقود الأخيرة

اعتاد التخطيط الاقتصادي العربي، الاعتماد على القطاع العام، وأعتاد أيضًا التفكير في المشروعات الصغيرة سريعة الربح مثل العقارات والمبادلات التجارية دون التفكير طويلاً في جانب ما يوفره المشروع من فرص عمل للشباب، أو الباحثين عن عمل (الحوات، علي، ٢٠٠٧م: ٦)، وكذلك عدم الاهتمام في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية بغرس قيم العمل، ولا سيما العمل الخاص الحر، وتوجيه الشباب إزاء ثقافة الريادة والإبداع، وهذا يتطلب تنمية الوعي الشعبي بالمشروعات الصغيرة وأهمية دورها في تحقيق التنمية للمجتمع، وثمة نقطة مهمة يجب الإشارة إليها في هذا السياق، وهي أن للإعلام دورًا مهمًا في هذا الشأن، وذلك من خلال إتاحة المعلومات ونشرها عن المشروعات الصغيرة، ونشر ثقافة العمل الحر والتوعية بأهمية ريادة الأعمال بين الشباب الليبي الذي يعد أحد أهم خصائص التركيب السكاني، حيث إن الصفة الغالبة على السكان هي صفة المجتمع الفتي، خاصة إذا ما نظرنا إلى الفئة العمرية الواقعة دون سن الثلاثين، التي تمثل (٧٢.٨%) وفقًا لتعداد (٢٠٠٦م) (واصل، محمد، ٢٠١٢م: ١٤٠)، ويأتي في المرتبة الثانية متغير الاعتماد التقليدي على الدولة بنسبة (٤٠%)، وقد يفسر ذلك أن الاقتصاد الليبي ريعي بامتياز من واقع اعتماده شبه المطلق على إيرادات النفط في تمويل أوجه الإنفاق كافة، وفي توفير فرص العمل–كما سبق القول– حيث قد لعب اكتشاف النفط دورًا كبيرًا في تغيير قيمة العمل والاجتهاد لدى الليبيين، وأدت التدفقات النقدية المتتالية جراء تصدير النفط إلى ارتفاع دخولهم، ومستوي معيشتهم، وتمكنوا من نيل الأشياء المادية بسهولة دون بذل جهد إضافي، وانتشرت بالتالي قيمة الاستسهال للوصول لمختلف الأهداف، كما نجد القيمة ذاتها في مجالات العمل حيث اعتمدت الدولة نظام التعيين الشامل لكل حملة الشهادات في مرافق الدولة –بحاجة أو بدون حاجة– حيث انتشرت ظاهرة البطالة المقنعة، وأصبح من حق المواطن الليبي أن ينال راتبًا شهريًا من الدولة بغض النظر عن عمله أو غيابه أو تكاسله (العربي، ماجدة، ٢٠١٥م: ٩)، وهو ما قد لاحظه الباحث، ومن ثم يجب العمل على نشر ثقافة العمل الحر لتحل محل ثقافة العمل في القطاع العام، فضلا عن ذلك

عدم وجود مؤسسات تعلم الأفراد الاعتماد على الذات والابتكار، إذ عودت الدولة المواطن الليبي أن تقوم له بدور الضامن، وفي لحظة تتركه في مهب الريح دون تـــدريب أو إعداد ما يجعله – في محاولة منه لتحسين وضعه- يدخل في مشروعات دون خـــبرة يكون مصيرها الفشل، كما يعد كثير من المواطنين الثروة النفطية هبة ربانية توفر لهم ما يحتاجونه دون الحاجة للعمل وبذل الجهد والمشقة، بل طالب بعضهم بزكاة (الركـــاز) باعتبارها حقهم الشرعي (بوحردة، عمر، ٢٠١٤م: ٤١).

وجاء متغير ضعف ثقافة العمل في المرتبة الثالثة بنسبة (٣٨.٦٧%)، ويشـــير تعريف العمل إلى النشاط الذهني أو العضلي أو الاثنين معًا، والذي يقوم بـــه فـــرد أو مجموعة من الأفراد واللازم لإنتاج السلع والخدمات، سواء للاستهلاك الشخصي، أو لكي يستهلكها الآخرون (علام، اعتماد، ٢٠١٦م: ١٢). يعتبر "جيدنز" العمل أســـاس الاقتصاد في جميع الثقافات والمجتمعات حيث ينقسم إلى نوعين: إما بأجر أو العمل بغير أجر، إلّا أنّ كليهما يعني تنفيذ مجموعة من المهمات تتطلب بذل جهد عقلي أو عضلي، بغرض إنتاج سلع أو خدمات معينة لتلبية الاحتياجات البشرية. أما الوظيفة أو المهنـــة فهي العمل المؤدى مقابل أجر أو راتب منتظم (علوط، عمر، ٢٠١٧م: ٣٠٤).

تقوم ثقافة العمل في الأصل على فكرة أن العمل قيمة اجتماعية مقدسة، وهو الطريق لترسيخ كينونة الفرد في المجتمع، حيث إن إتقان قواعده، والمهارة فيـــه تفـــتح النوافذ والأبواب للفرد لينطلق فكرًا وسعيًا في مجال العمل، وهو ما يتفق وثقافة العمل في المجتمعات الحديثة والمتقدمة، التي تتميز بالتغاير والتباين في نمط العلاقات الاجتماعية المميزة لحياة الإنسان المتحضر في المجتمعات الصناعية المعاصرة، حيث يـــرتبط مفهـــوم العمل فيها على أساس الكفاءة والمقدرة بدرجة تفـــوق ارتباطـــه بالعوامـــل البيئيـــة والاجتماعية والثقافية، في حين تغيب في المجتمع التقليدي كثير من الجوانـــب الســـابقة لثقافة العمل، لوجود شبكة اجتماعية واسعة تروج لمفاهيم التواكل، وترســـخ لمبـــادئ الكسل وتحبط مساعي الفرد، بل تلغي الفردانية التي تحفز طموحات الأفراد (عـــوض، شريف، وبيومي، محمد، ٢٠١١م: ٢٣١).

وقد يفسر ضعف ثقافة العمل في المجتمع الليبي إلى هيمنة ثقافة الريع وتحوّل الرّيع إلى منظومة مؤسّساتية قائمة بذاتها قادرة على ترييع أيّ عملية اقتصادية استثمارية، سواء كانت إنتاجية أم تجارية، هكذا، يتحوّل الفرد إلى باحث عن قسطه من كرم/ إكراميات الدولة، وليس كفاعل يعتمد المجهود والمثابرة، فيضع نفسه في إحدى قنوات التخصيص على شكل وظائف، رخص، عطاءات القطاع الخاص؛ فالريع يهدم الصلة بين الجهد والمكافأة وقيم العمل النبيلة للتضحية والبذل والعطاء (حركات، محمد، ٢٠١٥م:٤٠٤)، فضلا عن الدور شبه الغائب لمؤسسات التنشئة الاجتماعية على اختلافها في غرس ودعم ثقافة العمل، الأمر الذي يتطلب ضرورة أن تلعب تلك المؤسسات دورًا أساسيًا في غرس ودعم هذه الثقافة، وهذا الدور يتمثل في إرساء قيم واتجاهات تشجع على العمل كما – سبق القول.

ويأتي بعد ذلك متغيرا الفساد، وأغلبية أفراد المجتمع بشكل عام يطمحون إلى الوصول إلى مراتب حكومية عليا في المرتبة الرابعة بنسبة واحدة هي (٢٩.٣٣%). تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة المناطة من أجل تحقيق مكسب خاص، ويمكن تصنيف الفساد إلى فساد كبير وصغير، وسياسي، اعتمادًا على المبالغ الضائعة والقطاع الذي حدث فيه" (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٤م:٦)، ويقدّم البنك الدولي تعريفًا للأنشطة التي يمكن أن تندرج تحت تعريف الفساد، وذلك عندما أقرّ بأنّ الفساد إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. فالفساد يحدث عادةً عندما يقوم موظّف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح منافسة؛ كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو لأعمال خاصة رِشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة، للتغلّب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعيَّة، كما يمكن أن يحصل الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامّة من دون اللجوء إلى الرِشى، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة (حركات، محمد، ٢٠١٥م: ٣٩٩).

وتدعم هذه النتيجة تقرير البنك الدولي الذي يعد ليبيا آخر القائمة العربية في مكافحة الفساد (بوحردة، عمر، ٢٠١٤م: ٢٨١)، السؤال الذي أصبح ظاهرة في ليبيا قبل شروع المواطن في أي عمل أو توقيع أي مستند أو قبل إدلاء الشاهد بشهادته أو قبل تقديم الإعلامي لمادته: ما مصلحتي الشخصية من وراء هذا؟ إن تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة نلاحظها في أدنى مستويات المسؤولية إلى أعلاها (العربي، ماجدة، ٢٠١٥م: ٨). ولذلك ضاعت على ليبيا فرص الاستفادة من عشرات المليارات من الدولارات في تحقيق إعادة الإعمار والتنمية، وسط تقارير واعترافات لمسؤولين عن الفساد والاختلاسات وهدر الميزانيات الضخمة (الصواني، يوسف، ٢٠١٣م:٢٧)، وقد بات واضحًا أن ثمة مشاريع ومصانع وهمية انتشرت بكثرة نتيجة الفساد الإداري، فالمسؤول يتعامل مع الإدارة كأنها ملكه –وملك قبيلته– يقبل ما يشاء من الملفات ويرفض ما يشاء، بل ربما يزوِّر بعض الملفات لكي يتحصل على عملة صعبة على هيئة اعتمادات، لاستيراد البضائع والآلات من الخارج، ناهيك عمن يضخ هذه الأموال في حسابه بالخارج، ليستخدمها في غرض مخالف تمامًا لما صرفت من أجله، كما ارتبط الفساد الإداري أيضًا باستجلاب العمالة الوافدة فبالإضافة إلى السياسة المتذبذبة في الاستجلاب يرغم من يقدم طلبات استجلاب عمالة –ولم تكن له واسطة– على التعامل مع المكاتب الخاصة لكي ينجز عمله بسرعة حتى إن لم تكن الشهادات المطلوبة قانوناً، شريطة أن يكون سخيًا في دفع الرشوة. فأصبحت فرصة الاستجلاب متاحة لمن له واسطة أو يدفع أكثر (بوحردة، عمر، ٢٠١٤م: ٣٥٣).

إن ما يثير التطلع إلى الفهم هو أن تكون ثقافة الفساد سائدة، بينما غالبية ساحقة من الليبيين لا يبررون إطلاقا قبول الرشوة مقابل أداء واجباتهم (المغيربي، زاهي، الحصادي، نجيب، وآخرون، ٢٠١٥م: ١٦٨)، وفي حين يهدر عدم الاستقرار السياسي والمنازعات الجارية في البلاد أية جهود لتعزيز المؤسسات، فمكافحة الفساد يجب أن تكون أولوية أولى لحكومة موحدة، وهذا أمر لازم لبناء الثقة مع المواطنين وخلق بيئة

أعمال مواتية تمامًا لشركات القطاع الخاص في الوقت نفسه (البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ٢٠١٦م: ٧٧).

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الجفيلي، عبد الله، ٢٠١٣م: ٢٣)، التي أوضحت أن معوق أغلبية أفراد المجتمع بشكل عام يطمحون إلى الوصول إلى مراتب حكومية عليا يعد من أهم المعوقات المتعلقة بالمجتمع التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان. ويمكن تفسير ارتفاع مستوى الطموح لدى أغلبية أفراد المجتمع الليبي إلى الوصول إلى مراتب حكومية عليا، إلى منظومة القيم الاجتماعية والثقافية التي تعلي من العمل العقلي والإداري والمهني المتقدم، وتنقص من قدر العمل اليدوي والتقني العادي والزراعي والخدمي البسيط، وهذا طبعا يحتاج إلى شيء من الجهد والتخطيط والتثقيف لتغييره أولاً عقليًا في ذهن الشباب، والتفكير في حوافز ودعم اجتماعي لنمو اتجاه عقلي إيجابي آخر نحو العمل المهني واليدوي على مستويين: مستوى الأسرة الليبية أولاً: ومستوى الشباب الليبي ثانيًا (الحوات، علي، ٢٠٠٧م: ٩).

وجاء متغير افتقاد المجتمع للأمن والاستقرار في المرتبة الخامسة بنسبة (٢٨%)، حيث تتمثّل المشكلة الأخطر في ليبيا اليوم باستمرار انعدام الأمن، ما يعيق التقدّم السياسي وغيره من أوجه التقدّم، كما قد يمحيها تمامًا (شيفيس، كريستوفرس، ومارتيني، جيفري،٢٠١٤م: xii). وقد يعزى ذلك إلى واقع المجتمع الليبي المشحون بالتوتر والانقسام السياسي، ولذلك تظل ليبيا بحاجة ماسة إلى إثبات الدولة أو السلطات الانتقالية شرعيتها وسيطرتها على مصادر العنف والقوة (الصواني، يوسف،٢٠١٣م: ٢٦)، يليه متغير النزعة القبلية في المرتبة السادسة بنسبة (١٣.٣٣%)، أو الانتماءات الأولية بحسب عالم الاجتماع الفرنسي"ميشال مافيوزلي" في كتابه زمن القبائل: انحدار الفردانية في مجتمعات ما بعد الحداثة (غيلوقي، الهادي، ٢٠١٦م: ١٧٥)، ما يعد مؤشرًا على قوة القبيلة وتأثير خصائصها الذهنية والثقافية في المعيش اليومي الليبي وخاصة العلاقات والسلوك وفي البنيات الذهنية على حد تعبير عالم الاجتماع لوسيان جولدمان (وناس، المنصف، ٢٠١٤م: ١٥).

وأخيرًا يأتي متغير ضعف ثقافة المهن والأعمال الحرة والقيام بالمبادرات الخاصة في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٢%)، حيث ظلت ثقافة المهن والأعمال الحرة والقيام بالمبادرات الخاصة غير موجودة في ليبيا تقريبًا لعقود، ولا تزال مستويات ريادة الأعمال منخفضة للغاية، كما ينعكس في المرصد العالمي لريادة الأعمال، ويمكن أن نتوقع أن يكون الوضع الحالي قد تفاقم بصورة كبيرة بسبب النزاع الدائر ومن ضمن دول المرصد العالمي لريادة الأعمال التي شملتها القياسات في عام (٢٠١٣م)، وعددها (٦٧) دولة، كان ترتيب ليبيا (٢٣) على مستوى نشاط ريادة الأعمال الناشئ و(٣٢) من حيث ملكية الأعمال الحرة و(٦٣) من حيث ملكية الأعمال الحرة الراسخة. ومن السكان البالغين (١٨-٦٤) حاول ٦.٦% أن يبدأوا عملا حرًا جديدًا (رواد أعمال ناشئون)، وتملك ٤.٧% عملا حرا ناشئا فقط عملا حرًا راسخًا تم تأسيسه منذ أكثر من (٤٢) شهرًا، وهو ما يقل كثيرا عن المتوسط بالنسبة للنظم الاقتصادية المعتمدة على عناصر الإنتاج (البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ٢٠١٦م: ٣١).

من الجلي، أن المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر وغير ذلك، وبناءً على ذلك فقد بات من الضروري الانتباه إلى أهمية نشر ثقافة الريادة والمبادرة التي تهدف إلى تغيير السلوك والميل لدى الناس من انتظار المرتب وحب الوظيفة إلى حب المخاطرة والعمل المستقل، ولقد تبنت العديد من دول العالم هذه الوسيلة للدفع في اتجاه العمل الحر، وذلك عبر سلسلة من البرامج والأنشطة والفعاليات والدورات والمطبوعات، وتعتبر مصر من الدول التي تبنت هذه الآلية منذ عشرين عامًا ولقد كان لهذه السياسة آثارها الإيجابية على الاقتصاد المصري (شامية، عبدالله، ٢٠١٦م: ٨).

ويجيب ما سبق عن تساؤل الدراسة الرابع الذي استفسر عن أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المشروعات الصغيرة.

أهم المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة

جدول رقم (٥) أهم المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة:

النشاط / المتغير (*)	تجاري			إنتاجي			خدمي			الترتيب العام
	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	
تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية	٢٣	٢٣	١	٥	١٣.٥١	٢	٧	٢١.٢١	١	١
وجود منافسة من المشروعات العاملة في المجال نفسه المجال	١٠	١٠	٥	٤	١٠.٨١	٣	٣	٩.٠٩	٥	٥
عدم الحرص على جودة المنتجات	١٢	١٢	٣	٦	١٦.٢٢	١	٤	١٢.١٢	٤	٣
نقص المعلومات اللازمة للتسويق	٨	٨	٧	٥	١٣.٥١	٢	٣	٩.٠٩	٥	٦
قصور قنوات وشبكات التسويق	٦	٦	٨	٢	٥.٤١	٤	٣	٩.٠٩	٥	٧
غياب الشركات المتخصصة في التسويق	٩	٩	٦	٥	١٣.٥١	٢	٥	١٥.١٥	٣	٤
عدم وجود معارض كافية لتسويق المنتجات أو السلع	١١	١١	٤	٤	١٠.٨١	٣	٢	٦.٠٦	٦	٥
عدم القيام بدراسة السوق جيدًا قبل البدء في المشروع	٢١	٢١	٢	٦	١٦.٢٢	١	٦	١٨.١٨	٢	٢
المجموع	١٠٠	%١٠٠		٣٧	%١٠٠		٣٣	%١٠٠		

(*) الإجابة بأكثر من متغير.

يتبين من الجدول السابق الذي يوضح أهم المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة ما يلي:

- احتل متغير تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية المركز الأول باعتباره أهم معوق من المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة في قطاع النشاط التجاري بنسبة (٢٣%)، ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: عدم القيام بدراسة السوق جيدًا قبل البدء في المشروع (٢١%)، وعدم الحرص على جودة المنتجات (١٢%)، وعدم وجود معارض كافية لتسويق المنتجات أو السلع (١١%)، ووجود منافسة من المشروعات العاملة في المجال نفسه(١٠)، وغياب الشركات المتخصصة في التسويق (٩%)، ونقص المعلومات اللازمة للتسويق (٨%)، وأخيرًا قصور قنوات وشبكات التسويق (٦%).
- جاء متغيرا عدم الحرص على جودة المنتجات، وعدم القيام بدراسة السوق جيدًا قبل البدء في المشروع في المركز الأول باعتبارها ن أهم المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة في قطاع النشاط الإنتاجي بنسبة واحدة (١٦.٢٢%)، ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية، ونقص المعلومات اللازمة للتسويق، وغياب الشركات المتخصصة في التسويق (١٣.٥١%)، ووجود منافسة من المشروعات العاملة في المجال نفسه، وعدم وجود معارض كافية لتسويق المنتجات أو السلع (١٠.٨١%)، وأخيرًا قصور قنوات وشبكات التسويق (٥.٤١%).
- جاء متغير تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية في المركز الأول باعتباره أهم معوق من المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة في قطاع النشاط الخدمي بنسبة (٢١.٢١%)، ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: عدم القيام بدراسة السوق جيدًا قبل البدء في المشروع (١٨.١٨%)، وغياب الشركات المتخصصة في التسويق (١٥.١٥%)، وعدم الحرص على جودة المنتجات

(١٢.١٢%)، وجود منافسة من المشروعات العاملة في المجال نفسه، ونقص المعلومات اللازمة للتسويق، وقصور قنوات وشبكات التسويق (٩.٠٩%)، وأخيرًا عدم وجود معارض كافية لتسويق المنتجات أو السلع (٦.٠٦%).

بناءً على التحليلات السابقة يمكن القول إن متغير تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية يعد من أهم المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة بنسبة (٤٦.٦٧%) من إجمالي العينة، ويعزى ذلك إلى انفتاح السوق الليبي على المنتجات والسلع الأجنبية مع غياب الحماية الجمركية ولا تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (بوحرده، عمر، ٢٠١٤م: ٣٥٧)، التي أوضحت أن المستهلك الليبي لديه قناعة بالمنتج المحلي ويلي ذلك من حيث الأهمية: عدم القيام بدراسة السوق جيدًا قبل البدء في المشروع (٤٤%)، الأمر الذي يتطلب توفر المهارات والمعارف اللازمة لدى ملاك المشروعات والقائمين عليها ليقوموا بدراسة السوق جيدًا قبل البدء في المشروع، وعدم الحرص على جودة المنتجات (٢٩.٣٣%)، وغياب الشركات المتخصصة في التسويق (٢٥.٣٣%)، ووجود منافسة من المشروعات العاملة في المجال نفسه، وعدم وجود معارض كافية لتسويق المنتجات أو السلع (٢٢.٦٧%)، ونقص المعلومات اللازمة للتسويق (٢١.٣٣%)، وأخيرًا قصور قنوات وشبكات التسويق (١٤.٦٧%). ويجيب ما سبق عن تساؤل الدراسة الخامس، الذي استفسر عن أهم المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة.

أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (٦) أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة:

النشاط / المتغير (*)	تجاري			إنتاجي			خدمي			الترتيب العام
	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	
صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة للمشروع	٢٣	٢٣	١	٩	٢٠.٤٥	١	٥	١٧.٢٤	٢	١
صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج	١٥	١٥	٣	٤	٩.٠٩	٣	٢	٦.٩٠	٤	٤
النقص في البنية التحتية	٨	٨	٥	٥	١١.٣٦	٢	٢	٦.٩٠	٤	٦
ارتفاع تكلفة توصيل الخدمات	١٦	١٦	٢	٥	١١.٣٦	٢	٣	١٠.٣٤	٣	٣
نقص العمالة المدربة والمؤهلة	١١	١١	٤	٩	٢٠.٤٥	١	١٠	٣٤.٤٨	١	٢
عدم توفر الخدمات غير التمويلية	٨	٨	٥	٣	٦.٨٢	٤	٣	١٠.٣٤	٣	٧
نقص الإحصائيات الدقيقة بالمشروعات الصغيرة وعدم وجود بنك معلومات	٧	٧	٦	٤	٩.٠٩	٣	١	٣.٤٥	٥	٨
نقص المعلومات والدراسات حول فرص الاستثمار المتاحة للمشروعات الصغيرة	١١	١١	٤	٥	١١.٣٦	٢	٣	١٠.٣٤	٣	٥
أخرى تذكر	١	١.٣٣	–	–	–	–	–	–	–	٩
المجموع	١٠٠	%١٠٠		٤٤	%١٠٠		٢٩	%١٠٠		

(*) الإجابة بأكثر من متغير.

بقراءة النتائج الواردة في الجدول السابق، يمكن الخروج بالملاحظات العامة التالية:

- في حين جاء متغير صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة للمشروع في المرتبة الأولى باعتباره أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة في النشاط التجاري بنسبة (٢٣%)، جاء متغيرا صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة للمشروع، ونقص العمالة المدربة والمؤهلة في المرتبة الأولى في النشاط الإنتاجي بنسبة واحدة (٢٠.٤٥%). أما في النشاط الخدمي فقد جاء متغير نقص العمالة المدربة والمؤهلة في المرتبة الأولى بنسبة (٣٤.٤٨%).
- جاء المتغير الخاص بارتفاع تكلفة توصيل الخدمات في المرتبة الثانية في النشاط التجاري بنسبة (١٦%)، ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج (١٥%)، ومتغير صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة للمشروع في المرتبة الأولى باعتبارها أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة، ونقص المعلومات والدراسات حول فرص الاستثمار المتاحة للمشروعات الصغيرة (١١%)، والنقص في البنية التحتية، وعدم توفر الخدمات غير التمويلية (٨%)، ونقص الإحصائيات الدقيقة بالمشروعات الصغيرة، وعدم وجود بنك معلومات (٧%)، وأخيرًا معوقات أخرى (تكلفة عملية الصيانة) (١%).
- في النشاط الإنتاجي احتلت متغيرات النقص في البنية التحتية، وارتفاع تكلفة توصيل الخدمات، ونقص المعلومات والدراسات حول فرص الاستثمار المتاحة للمشروعات الصغيرة المرتبة الثانية بنسبة واحدة (١١.٣٦%)، ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج، و نقص الإحصائيات الدقيقة بالمشروعات الصغيرة وعدم وجود بنك معلومات (٩.٠٩%)، وعدم توفر الخدمات غير التمويلية (٦.٨٢%).

- أما في النشاط الخدمي فقد جاء متغير صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة للمشروع في المرتبة الثانية بنسبة (١٧.٢٤%)، يليه متغيرات ارتفاع تكلفة توصيل الخدمات، وعدم توفر الخدمات غير التمويلية، ونقص المعلومات والدراسات حول فرص الاستثمار المتاحة للمشروعات الصغيرة في المرتبة الثالثة بنسبة واحدة (١٠.٣٤%)، ثم متغيرا صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج، والنقص في البنية التحتية في المرتبة الرابعة بنسبة واحدة (٦.٩٠%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء متغير نقص المعلومات والدراسات حول فرص الاستثمار المتاحة للمشروعات الصغيرة بنسبة (٣.٤٥%).
- نستنتج من التحليل السابق أن متغير صعوبة الحصول على المساحات، والمواقع المناسبة للمشروع احتل المرتبة الأولى باعتباره أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة بنسبة (٤٩.٣٣%) من إجمالي العينة، وقد يفسر ذلك في ضوء عدم وضوح السياسات واللوائح والإجراءات الحكومية الخاصة بإدارة وتنمية الأراضي، وغياب دور الحكومة في توفير أراضٍ بمواقع متميزة يتوفر بها خدمات بنية تحتية متكاملة للاستخدام الصناعي والتجاري (مخططات صناعية ومناطق تجارية) (شامية، عبد الله، ٢٠١٦م: ٧)، وكذلك ارتفاع أسعار المباني والأراضي في مدينة طبرق بشكل غير مسبوق ومبالغ فيه.

ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: نقص العمالة المدربة والمؤهلة (٤٠%)، وتفسير ذلك ممكن في ضوء مغادرة الكثير من العمالة الوافدة، نتيجة منطقية لافتقاد المجتمع للأمن والاستقرار، وأزمة السيولة النقدية، وانخفاض سعر صرف الدينار، وسوء المعاملة من صاحب العمل، أو حتى من نظرة المجتمع لها كعمالة وافدة، وكذلك نقص العمالة الفنية المحلية المؤهلة، حيث لا تتجاوز نسبة العمالة الماهرة نسبيًا من الأيدي العاملة الليبية ما يتراوح بين ٣٠% (البنك الدولي،٢٠١٦م: **xii**)،

وارتفاع تكلفة توصيل الخدمات (٣٢%)، وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج (٢٨%).

وقد يفسر ذلك ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة التي تعتمد عليها هذه المشروعات، وتقلب سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار، فضلا عن ذلك أزمة السيولة النقدية في المجتمع الليبي، ونقص المعلومات والدراسات حول فرص الاستثمار المتاحة للمشروعات الصغيرة (٢٥.٣٣%)، والنقص في البنية التحتية (٢٠%). فثمة حاجة واضحة لتطوير البنية التحتية من خلال برامج واسعة للصيانة مع ضرورة العمل على تنفيذ المزيد من مشاريع البنية التحتية خصوصًا فيما يتعلق بالطرق والمواصلات، ووسائل الاتصال والمياه والصرف الصحي (شامية، عبد الله، ٢٠١٧م:١٦)، وعدم توفر الخدمات غير التمويلية (١٨.٦٧%)، والتي لا بد أن تتوفر لهذه المشروعات حتى تتمكن من النمو والتوسع.

وتشمل الخدمات غير التمويلية كلاً من: خدمات التدريب، والخدمات الاستشارية، وخدمات التسويق والمعلومات والتكنولوجيا (الخواجة، عبلة، ٢٠٠٧م: ٥٠)، ونقص الإحصائيات الدقيقة بالمشروعات الصغيرة، وعدم وجود بنك معلومات (١٦%). وقد بات واضحًا، أن افتقاد قواعد البيانات والمعلومات اللازمة للمشروعات الصغيرة تحد من تنمية هذه المشروعات، ويصبح هذا المعوق منطقيًا، لأن توافر المعلومات اللازمة عملاً يكاد يكون مستحيلاً في الوقت الحاضر بسبب استمرارية الانقسام والصراع السياسي في المجتمع الليبي، ما فرض حتمية إعطاء أولوية لإنشاء مجلس إحصائي قومي للمشروعات الصغيرة. عبرت عن المعوقات الأخرى نسبة (تكلفة عملية الصيانة) (١.٣٣%). ويجيب ما سبق عن تساؤل الدراسة السادس الذي استفسر عن أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة.

أهم المعوقات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (٧) أهم المعوقات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة:

النشاط / المتغير (*)	تجاري			إنتاجي			خدمي			الترتيب العام
	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	
عدم الفصل بين الملكية والإدارة	٢١	١٧.٣٥	١	٥	١٠	٢	٣	٥.٧٧	٦	١
عدم الربط بين السلطة والمسئولية	١٢	٩.٩٢	٣	٤	٨	٣	٢	٣.٨٥	٧	٦
القصور في التخطيط لعمليات التمويل	٩	٧.٤٤	٤	٣	٦	٤	٢	٣.٨٥	٧	٩
عامل الكفاءة ليس أساس اختيار العاملين في المشروع	٨	٦.٦١	٥	٣	٦	٤	٤	٧.٦٩	٥	٨
انعدام التدريب	١٣	١٠.٧٤	٢	٤	٨	٣	٨	١٥.٣٨	١	٣
غياب المعايير الموضوعية في تقييم الأداء	١٢	٩.٩٢	٣	٥	١٠	٢	٦	١١.٥٤	٣	٢
عدم الفهم الكامل لعمليتي المتابعة والتقويم	٨	٦.٦١	٥	٤	٨	٣	٣	٥.٧٧	٦	٨
افتقاد مهارات إدارة الوقت	٨	٦.٦١	٥	٥	١٠	٢	٧	١٣.٤٦	٢	٤
افتقاد مهارات التفاوض	٦	٤.٩٦	٧	٤	٨	٣	٣	٥.٧٧	٦	١٠
افتقاد مهارات حل المشكلات	٧	٥.٧٩	٦	٦	١٢	١	٦	١١.٥٤	٣	٥
افتقاد مهارات قيادة وتوجيه العاملين بالمشروع	٩	٧.٤٤	٤	٣	٦	٤	٥	٩.٦٢	٤	٧
شيوع ظاهرة انتقاد العاملين بشكل علني	٨	٦.٦١	٥	٤	٨	٣	٣	٥.٧٧	٦	٨
المجموع	١٢١	%١٠٠		٥٠	%١٠٠		٥٢	%١٠٠		

(*) الإجابة بأكثر من متغير.

تكشف قراءة معطيات الجدول السابق عن مجموعة من الحقائق عن أهم المعوقات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة، من هذه الحقائق:

- في النشاط التجاري احتل متغير عدم الفصل بين الملكية والإدارة المركز الأول بوصفه المعوقات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة وذلك بنسبة (١٧.٣٥%). أما متغير انعدام التدريب فقد جاء في المركز الثاني بنسبة (١٠.٧٤%)، ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: عدم الربط بين السلطة والمسئولية، وغياب المعايير الموضوعية في تقييم الأداء (٩.٩٢%)، والقصور في التخطيط لعمليات التمويل، وافتقاد مهارات قيادة وتوجيه العاملين بالمشروع (٧.٤٤%)، وعامل الكفاءة ليس أساس اختيار العاملين في المشروع، وعدم الفهم الكامل لعمليتي المتابعة والتقويم، وافتقاد مهارات إدارة الوقت، وشيوع ظاهرة انتقاد العاملين بشكل علني (٦.٧١%)، وافتقاد مهارات حل المشكلات (٥.٧٩%)، وافتقاد مهارات التفاوض (٤.٩٦%).
- أما في النشاط الإنتاجي فقد احتل متغير افتقاد مهارات حل المشكلات المركز الأول باعتباره أهم المعوقات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة بنسبة (١٢%)، بينما احتلت متغيرات: عدم الفصل بين الملكية والإدارة، وغياب المعايير الموضوعية في تقييم الأداء، وافتقاد مهارات إدارة الوقت المركز الثاني بنسبة واحدة (١٠%)، وتأتي متغيرات: عدم الربط بين السلطة والمسئولية، وانعدام التدريب، وعدم الفهم الكامل لعمليتي المتابعة والتقويم، وافتقاد مهارات التفاوض، وشيوع ظاهرة انتقاد العاملين بشكل علني في المركز الثالث بنسبة واحدة (٨%). وأخيرًا متغيرات: القصور في التخطيط لعمليات التمويل، وعامل الكفاءة ليس أساس اختيار العاملين في المشروع، وافتقاد مهارات قيادة وتوجيه العاملين بالمشروع في المركز الأخير بنسبة واحدة (٦%).

- احتل متغير انعدام التدريب المركز الأول في النشاط الخدمي باعتباره أهم المعوقات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة بنسبة (١٥.٥٨%)، بينما احتل متغير افتقاد مهارات إدارة الوقت المركز الثاني بنسبة (١٣.٤٦%)، وعدم وضوح التشريعات واللوائح المتعلقة بالمشروعات الصغيرة، وغياب المعايير الموضوعية في تقييم الأداء، وافتقاد مهارات حل المشكلات (١١.٥٤%)، وافتقاد مهارات قيادة وتوجيه العاملين بالمشروع (٩.٦٢%)، وعامل الكفاءة ليس أساس اختيار العاملين في المشروع (٧.٦٩%)، وعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وعدم الفهم الكامل لعمليتي المتابعة والتقويم، وافتقاد مهارات التفاوض، وشيوع ظاهرة انتقاد العاملين بشكل علني (٥.٧٧%)، وعدم الربط بين السلطة والمسئولية، والقصور في التخطيط لعمليات التمويل (٣.٨٥%).
- نستنتج من التحليل السابق أن متغير عدم الفصل بين الملكية والإدارة احتل المركز الأول باعتباره أهم المعوقات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة بنسبة (٣٨.٦٧%) من إجمالي العينة. يمكن القول إن الجمع بين الملكية والإدارة ينجم عنه الكثير من السلبيات التي في مقدمتها: خلط الأمور الشخصية بالعمل، وهذا يستوجب أن يعين المدير وفقًا لاعتبارات وظيفية لا علاقة لها بملكية رأس المال، ليكون قادرًا على إدارة المشروع بكفاءة وفعالية، وذلك على اعتبار أن الإدارة علم وفن وخبرة. يليه متغير غياب المعايير الموضوعية في تقييم الأداء بنسبة (٣٠.٦٧%)، ثم متغير انعدام التدريب بنسبة (٣٣.٣٣%)، ثم متغير افتقاد مهارات إدارة الوقت (٢٦.٦٧%)، ثم متغير افتقاد مهارات حل المشكلات بنسبة (٢٥.٣٣%)، ثم متغير عدم الربط بين السلطة والمسئولية بنسبة (٢٤%)، ثم متغير افتقاد مهارات قيادة وتوجيه العاملين بالمشروع بنسبة (٢٢.٦٧%)، ثم متغيرات: عامل الكفاءة ليس أساس اختيار العاملين في المشروع، ووجود هذا المعوق أمر متوقع في ظل الترعة القبلية في مجتمع الدراسة، وعدم الفهم الكامل

لعمليتي المتابعة والتقويم، وهو ما يشير إلى عدم اهتمام ملاك المشروعات الصغيرة بعملية المتابعة والتقويم، الأمر الذي يتطلب التركيز على إعداد برنامج تدريبي لهم في هذا الشأن. وشيوع ظاهرة انتقاد العاملين بشكل علني بنسبة واحدة (٢٠%)، ثم متغير القصور في التخطيط لعمليات التمويل بنسبة (١٨.٦٧%)، وأخيرًا متغير افتقاد مهارات التفاوض بنسبة (١٧.٣٣%).

ويرى الباحث أن نتائج أهم المعوقات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة، تصلح لأن تكون أساسًا لوضع مؤشرات لتحديد الاحتياجات التدريبية للقائمين على هذه المشروعات فيما يتصل بإدارتها. ويجيب ما سبق عن تساؤل الدراسة السابع، الذي استفسر عن أهم المعوقات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة.

أهم المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه المشروعات الصغيرة

جدول رقم(٨) أهم المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه المشروعات الصغيرة:

النشاط / المتغير (*)	تجاري			إنتاجي			خدمي			الترتيب العام
	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	
التشريعات واللوائح	٢٤	٢٢.٤٣	١	٥	١٢.٨٢	٣	٤	٨.٣٣	٥	١
تغير القوانين الخاصة بالعمل باستمرار	١٠	٩.٣٥	٥	١	٢.٥٦	٥	٣	٦.٢٥	٦	٨
عدم وجود هيئة مستقلة للمشروعات الصغيرة	١١	١٠.٢٨	٤	٨	٢٠.٥١	١	١٠	٢٠.٨٣	١	٣
التعقيد في إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة	٩	٨.٤١	٦	٥	١٢.٨٢	٣	٦	١٢.٥	٤	٦
الضرائب	٨	٧.٤٨	٧	٤	١٠.٢٦	٤	٧	١٤.٥٨	٣	٧
غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة	١٦	١٤.٩٥	٣	٦	١٥.٣٨	٢	٣	٦.٢٥	٦	٥
غياب التنظيم الخاص برعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين	١١	١٠.٢٨	٤	٥	١٢.٨٢	٣	٧	١٤.٥٨	٣	٤
عدم وجود دورات وبرامج تدريبية	١٧	١٥.٨٩	٢	٥	١٢.٨٢	٣	٨	١٦.٦٧	٢	٢
أخرى تذكر	١	٠.٩٣	٨	–	–	–	–	–	–	٩
المجموع	١٠٧	%١٠٠		٣٩	%١٠٠		٤٨	%١٠٠		

(*) الإجابة بأكثر من متغير.

من الواضح أن قراءة الجدول السابق تشير إلى أن متغير التشريعات واللوائح جاء في المقدمة بالنسبة للنشاط التجاري باعتباره أهم معوق من المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه المشروعات الصغيرة بنسبة (٢٢.٣٤%)، يليه متغير عدم وجود دورات وبرامج تدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة بنسبة (١٥.٨٩%)، ثم جاء متغير غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة بنسبة (١٤.٩٥%)، يليه متغيرا عدم وجود هيئة مستقلة للمشروعات الصغيرة، وغياب التنظيم الخاص برعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المشروعات الصغيرة بنسبة واحدة (١٠.٢٨%)، ثم متغير تغير القوانين الخاصة بالعمل باستمرار بنسبة (٩.٣٥%)، ثم متغير التعقيد في إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة (٨.٤١%)، ثم متغير الضرائب بنسبة (٧.٤٨%)، وأخيرًا معوقات أخرى (تعقد الإجراءات الخاصة بفتح الاعتمادات، وعدم توفر النقد الأجنبي بالبنوك) بنسبة (٠.٩٣%).

أما بالنسبة للنشاط الإنتاجي فقد جاء متغير عدم وجود هيئة مستقلة للمشروعات الصغيرة في المقدمة باعتباره أهم معوق من المعوقات التشريعية والتنظيمية بنسبة (٢٠.٥١%)، ويلي ذلك من حيث الأهمية: غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة (١٥.٣٨%)، والتشريعات واللوائح، والتعقيد في إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة، وغياب التنظيم الخاص برعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المشروعات الصغيرة، وعدم وجود دورات وبرامج تدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة (١٢.٨٢%)، والضرائب (١٠.٢٦%)، وتغير القوانين الخاصة بالعمل باستمرار (٢.٥٦%).

وفيما يتعلق بالنشاط الخدمي فقد جاء متغير عدم وجود هيئة مستقلة للمشروعات الصغيرة في المقدمة باعتباره أهم معوق من المعوقات التشريعية والتنظيمية بنسبة (٢٠.٨٣%)، ويلي ذلك من حيث الأهمية: عدم وجود دورات وبرامج تدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة (١٦.٦٧%)، والضرائب، وغياب التنظيم

الخاص برعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المشروعات الصغيرة (١٤.٥٨%)، والتعقيد في إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة (١٢.٥%)، والتشريعات واللوائح (٨.٣٣%)، وتغير القوانين الخاصة بالعمل باستمرار، وغياب التنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة (٦.٢٥%).

ويكشف تأمل التحليل السابق عن وجود الكثير من المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه المشروعات الصغيرة، حيث يرى (٤٤%) من إجمالي أفراد العينة، أن متغير التشريعات واللوائح في مقدمة هذه المعوقات، ما يؤدي إلى إحجام المواطنين عن الانخراط في هذا المجال، الأمر الذي يتطلب تهيئة بيئة تشريعية مشجعة للمشروعات الصغيرة، بما يضمن دعمها وتقديم الحوافز المشجعة للانخراط فيها، ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: عدم وجود دورات وبرامج تدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة (٤٠%)، الأمر الذي يتطلب من الجهات المنوطة بالمشروعات الصغيرة -إن وجدت- ضرورة الاهتمام بالتدريب لنجاح مشروعات الأعمال الصغيرة، حيث يعد التدريب الوسيلة الفعالة لتطوير مهارات إعداد وتخطيط وإدارة مشروعات الأعمال الحرة، كما أنه العملية التي يتم من خلالها توصيل كل ما هو جديد في مجال التطور المعرفي والتقني في مجالات الأعمال بصفة عامة، والأعمال الحرة الصغيرة على وجه الخصوص، ومن ثم ضمان استقرار وتكيف المشروعات مع البيئة المحيطة، والقدرة على استيعاب التغيرات الحاصلة عالميًا ومحليًا، وبالتالي تحقيق أعلى معدل من الأهداف والمساهمة في تنمية المجتمع (جودة، عبدالوهاب، ٢٠٠٩م: ١٧٩)، وعدم وجود هيئة مستقلة للمشروعات الصغيرة (٣٨.٦٧%)، ما يتطلب إنشاء هيئة مستقلة لمتابعة ومراقبة المشروعات الصغيرة، يكون لها قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن كل ما يتعلق بهذه المشروعات وذلك للاستفادة منها في معالجة المشكلات والصعوبات التي تعترض هذه المشروعات (البيان الختامي لمؤتمر المشروعات الصغيرة في ليبيا: رؤية

جديدة لتنمية مصادر الدخل، ٢١ مارس ٢٠١٧م)، وغياب التنظيم الخاص برعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المشروعات الصغيرة (٣٠.٦٧%).

الأمر الذي يؤكد ضرورة العمل على تأسيس تنظيم يناط به تقديم جوائز مادية وشهادات تقدير دعمًا وتشجيعًا للمتميزين في المشروعات الصغيرة. أما غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة (٣٠.٣٣%)، ومن ثم بات من الملح وضع الآليات اللازمة لتحقيق التنسيق والتكامل بينها. والتعقيد في اجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة (٢٦.٦٧%)، وهذا ما يدفع المشروعات الصغيرة للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير الرسمي الذي يعتبر في ليبيا أساسيًا، حيث يقدر البعض أن ما يصل إلي (٤٠%) من الاقتصاد ينفذ حاليًا بشكل غير رسمي (بوقعيقص، هالة، تنتوش، محمد، ٢٠١٧م: ٨)، وهو ما قد لاحظه الباحث، الأمر الذي يستوجب تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع الجهات ذات الصلة بذلك، والضرائب (٢٥.٣٣ %)، وهذا يتطلب منح المشروعات الصغيرة إعفاءات ضريبية. وتغير القوانين الخاصة بالعمل باستمرار (١٨.٦٧%)، وكانت ليبيا قد شرعت، قبل اندلاع الصراع الأخير في عام (٢٠١٤م)، في عملية لإصلاح تشريعات العمل، غير أنها تعطلت نتيجة للصراع السياسي الذي نشب خلال عام (٢٠١٤م) (البنك الدولي، ٢٠١٦م:xii).

وأخيرًا معوقات أخرى (تعقد الإجراءات الخاصة بفتح الاعتمادات وعدم توفر النقد الأجنبي بالبنوك) (٠.٩٠%).

وفي ضوء المدخل البنائي الوظيفي الذي تبناه الباحث كموجه نظري للدراسة يمكن النظر إلى معوقات المشروعات الصغيرة السالفة الذكر، على اعتبارها، النتائج الضارة التي تؤدي إلى الخلل الوظيفي الذي يعيق أو يقلل من الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة لتحقيق أهدافها.

ويجيب ما سبق عن تساؤل الدراسة الثامن، الذي استفسر عن أهم المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه المشروعات الصغيرة.

أهم مقترحات أفراد العينة لسبل مواجهة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (٩) أهم مقترحات أفراد العينة لسبل مواجهة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

النشاط / المتغير (*)	تجاري			إنتاجي			خدمي			الترتيب العام
	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	
تحديث كافة القوانين والتشريعات والأنظمة الحكومية	٢٦	١٧.٣٣	٢	٦	١٢.٧٧	٣	٥	٩.٢٦	٥	٢
توفير التمويل اللازم	٢٨	١٨.٦٧	١	٨	١٧.٠٢	١	٨	١٤.٨١	٢	١
توفير البنية التحتية	١٥	١٠	٦	٤	٨.٥١	٥	٧	١٢.٩٦	٣	٥
التنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة	١٩	١٢.٦٧	٤	٥	١٠.٦٤	٤	٦	١١.١١	٤	٣
توفير الخدمات غير التمويلية	١٧	١١.٣٣	٥	٤	٨.٥١	٥	٦	١١.١١	٤	٤
غرس وخلق ثقافة المشروعات الصغيرة	٢٠	١٣.٣٣	٣	٧	١٤.٨٩	٢	١٠	١٨.٥٢	١	٢
تطوير التعليم الفني والمهني	١٤	٩.٣٣	٧	٨	١٧.٠٢	١	٨	١٤.٨١	٢	٣
تأسيس حاضنات الأعمال	١١	٧.٣٣	٨	٥	١٠.٦٤	٤	٤	٧.٤١	٦	٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠		٤٧	%١٠٠		٥٤	%١٠٠		

(*) الإجابة بأكثر من متغير .

بقراءة النتائج الواردة في الجدول السابق، يمكننا أن نستخلص الملاحظات التالية:

- تركيز عينة الدراسة في النشاط التجاري على أولوية متغير توفير التمويل اللازم باعتباره أهم سبل مواجهة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة بنسبة (١٨.٦٧%)، وجاء متغير تحديث كافة القوانين والتشريعات والأنظمة الحكومية التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة في المرتبة الثانية بنسبة (١٧.٣٣%)، ثم متغير غرس وخلق ثقافة المشروعات الصغيرة بين أعضاء المجتمع في المرتبة الثالثة بنسبة (١٣.٣٣%)، ويلي ذلك من حيث الأهمية: التنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة (١٢.٦٧%)، وتوفر الخدمات غير التمويلية (١١.٣٣%)، وتوفير البنية التحتية (١٠%)، وتطوير التعليم الفني والمهني (٩.٣٣%)، وأخيرًا تأسيس حاضنات الأعمال (٧.٣٣%).
- تركيز عينة الدراسة في النشاط الإنتاجي على أولوية متغيري توفير التمويل اللازم، وتطوير التعليم الفني والمهني باعتباره أهم سبل مواجهة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة بنسبة واحدة (١٧.٠٢%)، ويأتي متغير غرس وخلق ثقافة المشروعات الصغيرة بين أعضاء المجتمع في المرتبة الثانية بنسبة (١٤.٨٩%)، واحتل متغير تحديث كافة القوانين والتشريعات والأنظمة الحكومية التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة المرتبة الثالثة بنسبة (١٢.٧٧%)، ويلي ذلك من حيث الأهمية: التنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة، وتأسيس حاضنات الأعمال (١٠.٦٤%)، وأخيرًا توفير البنية التحتية، وتوفر الخدمات غير التمويلية (٨.٥١%).
- تركيز عينة الدراسة في النشاط الخدمي على أن أهم سبل مواجهة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة هي: غرس وخلق ثقافة المشروعات الصغيرة بين أعضاء

المجتمع بنسبة (١٨.٥٢%)، وتوفير التمويل اللازم، وتطوير التعليم الفني والمهني (١٤.٨١%)، وتوفير البنية التحتية (١٢.٩٦%)، والتنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة، وتوفر الخدمات غير التمويلية (١١.١١%)، وتحديث كافة القوانين والتشريعات والأنظمة الحكومية التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة (٩.٢٦%)، وتأسيس حاضنات الأعمال (٧.٤١%).

فإذا تأملنا التحليل السابق نجد أن ثمة عديدًا من المقترحات من وجهة نظر أفراد العينة لمواجهة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة، التي يمكن أن تزيد من فعالية دورها في التنمية، ويمكن ترتيبها طبقا لأهميتها من وجهة نظرهم كالتالي:

توفير التمويل اللازم (٥٨.٦٧%)، وتحديث كافة القوانين والتشريعات والأنظمة الحكومية التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة، وغرس وخلق ثقافة المشروعات الصغيرة بين أعضاء المجتمع (٤٩.٣٣%)، والتنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة، وتطوير التعليم الفني والمهني (٤٠%)، توفير الخدمات غير التمويلية (٣٧.٣٣%)، وتوفير البنية التحتية (٣٤.٦٧%)، وتأسيس حاضنات الأعمال (٢٦.٦٧%)، على اعتبار أنها إحدى أهم وسائل الدعم والمساندة لتنمية المشروعات الصغيرة. ويجيب ما سبق عن تساؤل الدراسة التاسع، الذي استفسر عن أهم مقترحات أفراد العينة لسبل مواجهة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة.

وتكشف هذه المعطيات عن وعي أفراد العينة ببعض المداخل الواقعية لمواجهة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة، ويري الباحث أن محاولة تطبيق هذه المقترحات أو بعضها، سوف يسهم في تعزيز دور المشروعات الصغيرة في القيام بوظائفها، ومن المرجح أن يشهد عام (٢٠١٨م) استمرار المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا، لا سيما مع قلة المؤشرات التي تفيد بإمكانية الحد من هذه المعوقات، فلقد استمر تفاقم أزمة السيولة النقدية، والظروف السياسية والاجتماعية الصعبة التي ألمت بالمجتمع الليبي.

أهم النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من النتائج يمكن تلخيص أهمها على النحو التالي:

١. أظهرت الدراسة أن أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة بوجه عام تتمثل في: المعوقات التمويلية (٧٧.٣٣%)، والمعوقات التسويقية (٣٢%)، والمعوقات الثقافية والاجتماعية (٢٢.٦٧%)، والمعوقات التشريعية والتنظيمية (٢٠%)، والمعوقات الفنية (١٨.٦٧%)، وأخيرا المعوقات الإدارية (١٢%).

٢. كشفت الدراسة عن نتيجة على جانب كبير من الأهمية وهي: إن متغير أزمة السيولة النقدية يعد أهم المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة (٦٥.٣٣%)، كما تبين أن ثمة بعض المعوقات التمويلية الأخرى، وهي: محدودية الإمكانيات المالية (٤٤%)، وانخفاض هامش الربح (٣٢%)، وتعقد إجراءات الحصول على القرض، وعدم توفر الخبرة في المسائل المالية والمحاسبية (١٦%)، وارتفاع الفائدة على القرض (١٣.٣٣%)، ونقص الضمانات للحصول عليه (٩.٣٣%)، وأيضًا عدم وجود دراية كافية بآلية الحصول عليه (٨%)، وقيمة القرض أقل من الاحتياج (٦.٦٧%).

٣. كما أظهرت الدراسة أن تدني وعي أعضاء المجتمع بأهمية المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية جاء في المرتبة الأولى باعتباره أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المشروعات الصغيرة (٤٦.٦٧%)، كما أن هناك بعض المعوقات الثقافية والاجتماعية الأخرى تتمثل في: الاعتماد التقليدي على الدولة (٤٠%)، وضعف ثقافة العمل (٣٨.٦٧%)، والفساد، وأغلبية أفراد المجتمع بشكل عام يطمحون إلى الوصول إلى مراتب حكومية عليا (٢٩.٣٣%)، وافتقاد المجتمع للأمن والاستقرار (٢٨%)، والنزعة القبلية (١٣.٣٣%)، وضعف ثقافة المهن والأعمال الحرة والقيام بالمبادرات الخاصة (١٢%).

٤. أشارت الدراسة إلى أن معوق تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية يعد أهم المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة (٤٦.٦٧%)، كما تبين أن هناك بعض المعوقات التسويقية الأخرى التي تتمثل في: عدم القيام بدراسة السوق جيداً قبل البدء في المشروع (٤٤%)، وعدم الحرص على جودة المنتجات (٢٩.٣٣%)، وغياب الشركات المتخصصة في التسويق (٢٥.٣٣%)، ووجود منافسة من المشروعات العاملة في المجال نفسه، وعدم وجود معارض كافية لتسويق المنتجات أو السلع (٢٢.٦٧%)، ونقص المعلومات اللازمة للتسويق (٢١.٣٣%)، وقصور قنوات وشبكات التسويق (١٤.٦٧%).

٥. أبرزت الدراسة أن معوق صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة للمشروع احتل المرتبة الأولى باعتباره أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة (٤٩.٣٣%)، ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: نقص العمالة المدربة والمؤهلة (٤٠%)، وارتفاع تكلفة توصيل الخدمات (٣٢%)، وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج (٢٨%)، ونقص المعلومات والدراسات حول فرص الاستثمار المتاحة للمشروعات الصغيرة (٢٥.٣٣%)، والنقص في البنية التحتية (٢٠%)، وعدم توفر الخدمات غير التمويلية (١٨.٦٧%)، ونقص الإحصائيات الدقيقة بالمشروعات الصغيرة وعدم وجود بنك معلومات (١٦%)، ومعوقات أخرى (تكلفة عملية الصيانة) (١.٣٣%).

٦. اتضح من الدراسة أن معوق عدم الفصل بين الملكية والإدارة احتل المركز الأول باعتباره من أهم المعوقات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة (٣٨.٦٧%)، وذلك بالإضافة إلى أن هناك بعض المعوقات الإدارية الأخرى وهي: غياب المعايير الموضوعية في تقييم الأداء (٣٠.٦٧%)، وانعدام التدريب (٣٣.٣٣%)، وافتقاد مهارات إدارة الوقت (٢٦.٦٧%)، وافتقاد مهارات حل المشكلات (٢٥.٣٣%)، وعدم الربط بين السلطة والمسئولية (٢٤%)، وافتقاد مهارات

قيادة وتوجيه العاملين بالمشروع (٢٢.٦٧%)، وعامل الكفاءة ليس أساس اختيار العاملين في المشروع، وعدم الفهم الكامل لعمليتي المتابعة والتقويم، وشيوع ظاهرة انتقاد العاملين بشكل علني (٢٠%)، والقصور في التخطيط لعمليات التمويل (١٨.٦٧%)، وافتقاد مهارات التفاوض (١٧.٣٣%).

٧. كما أسفرت الدراسة عن وجود الكثير من المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تواجه المشروعات الصغيرة حيث يرى (٤٤%) من أفراد العينة، أن معوق التشريعات واللوائح في مقدمة هذه المعوقات ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: عدم وجود دورات وبرامج تدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة (٤٠%)، وعدم وجود هيئة مستقلة للمشروعات الصغيرة (٣٨.٦٧%)، وغياب التنظيم الخاص برعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المشروعات الصغيرة (٣٠.٦٧%)، وغياب التنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة (٣٠.٣٣%)، والتعقيد في إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة (٢٦.٦٧%)، والضرائب (٢٥.٣٣%)، وتغير القوانين الخاصة بالعمل باستمرار (١٨.٦٧%)، وأخيرًا معوقات أخرى (تعقد الإجراءات الخاصة بفتح الاعتمادات، وعدم توفر النقد الأجنبي بالبنوك) (٠.٩٠%).

٨. أفرد أفراد العينة عديدًا من المقترحات التي يمكن أن تحد من المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة، هي: توفير التمويل اللازم (٥٨.٦٧%)، وتحديث كافة القوانين والتشريعات والأنظمة الحكومية التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة، وغرس وخلق ثقافة المشروعات الصغيرة بين أعضاء المجتمع (٤٩.٣٣%)، والتنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة، وتطوير التعليم الفني والمهني (٤٠%)، وتوفير الخدمات غير التمويلية (٣٧.٣٣%)، وتوفير البنية التحتية (٣٤.٦٧%)، وتأسيس حاضنات الأعمال (٢٦.٦٧%).

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. اعتماد، علام (٢٠١٦م)، ثقافة العمل المرن في القرن الحادي والعشرين: التحولات والتحديات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد، السابع عشر.

٢. الأخضر، بن عمر، وعلي، باللموشي (٢٠١٣م)، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، مداخلة قدمت إلى: الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي٥ – ٦، مايو، جامعة الوادي، الجزائر، عن:www.univ-eloued. dz.

٣. البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة (٢٠١٦م)، الشركات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: التحضير الاقتصاد ما بعد النزاع، برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، عن:www.oecd.org.

٤. البنك الدولي (٢٠٠٦م)، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تقرير اقتصادي، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، عن:www.imf.org.

٥. البنك الدولي (٢٠١٦م)، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا إعادة الاندماج من أجل التعافي، عن: http://dx.doi.org\10-1596\978-1-4648-07145.

٦. البيان الختامي لمؤتمر المشروعات الصغيرة في ليبيا: رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل، ٢١ مارس ٢٠١٧م، عن:www.small: business2017.blogspot.com.

٧. السنوسي، بسيكري (٢٠٠٦م)، خصخصة القطاع العام في ليبيا، أقلام أون لاين، العدد التاسع عشر، نوفمبر – ديسمبر، عن:www.Mafhoum.com.

٨. المنصف، وناس (٢٠١٤م)، الشخصية الليبية ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، الدار المتوسطية للنشر، تونس.

٩. الهادي، غيلوقي (٢٠١٦م)، عنف الانتماءات الأولية: أو المواطنة العصية في المنطقة العربية، شؤون عربية، العدد، ١٦٦.

١٠. إحسان، حفظي (٢٠٠٣م)، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١١. إيهاب، مقابلة (٢٠١٢م)، آليات تفعيل دور المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة: بيئة الأعمال وجودة الوظائف، ورقة عمل

قدمت إلى: مؤتمر سوق العمل والتحولات الديموجرافية ٧ – ٨ كانون ثاني، مسقط، سلطنة عمان، عن:www.gulfpolicies.com.pdf.

١٢. إيهاب، مقابلة (٢٠١٤م)، البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة الكويت، سلسلة دراسات تنموية،العدد،٤٨.

١٣. إيهاب، مقابلة (٢٠١٥م)، الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، سلسلة جسر التنمية، السنة ١٣، العدد،١٢٢.

١٤. إيهاب، مقابلة (٢٠١٧م)، دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني، سلسلة دراسات تنموية، العدد،٥٢، عن:www.arab-api.org.

١٥. أحمد، الشميمري، وأحمد، المحيميد (٢٠١٤م)، واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية وجهة نظر خبراء ريادة الأعمال، ورقة عمل قدمت إلى: المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال: نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الثلاثاء ١٤ – ١٦ / ١١ / ١٤٣٥ ه الموافق ٩– ١١ / ٩/ ٢٠١٤ م الرياض – المملكة العربية السعودية، عن:www. enas.org.pdf.

١٦. أحمد، المشهراوي، ووسام، الرملاوي (٢٠١٥م)، أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، عن:www.alaqsa.edu.ps.pdf.

١٧. أحمد، زايد (٢٠٠٣م)، التنمية والحرية والمواطنة، إضافات، العدد، الرابع.

١٨. أحمد، علي (٢٠١١م)، المشروعات الصغيرة بمحافظة الفيوم: دراسة تقويمية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

١٩. أرويحلة، حسين (٢٠١٥م)، دور الصناعات الصغيرة في تنمية المناطق الصحراوية في ليبيا، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

٢٠. أمحمد، اشنيبيش، وعبد الكريم، أحمد (٢٠١٠م)، مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة منارة البحوث الاجتماعية، العدد الرابع.

٢١. أمل، الشريف (٢٠١٣م)، الثروة النفطية والتحولات السياسية في المجتمع الليبي دراسة عن بناء القوة في المجتمع الليبي في الفترة (١٩٥١-١٩٩٠م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
٢٢. آمال، العبيدي (٢٠٠٨م)، الثقافة السياسية في ليبيا، ترجمة: محمد المغيربي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الأولى.
٢٣. تشيرتون، ميل، وبراون، آن (٢٠١٢م)، علم الاجتماع: النظرية والمنهج، ترجمة: هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى.
٢٤. توفيق، يوسف (٢٠٠٩م)، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
٢٥. تيسير، بن موسى (١٩٨٨م)، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني دراسة تاريخية اجتماعية، الدار العربية للكتاب، طرابلس.
٢٦. حسين، الأسرج (٢٠٠٦م)، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد، ٢٢٩.
٢٧. حسين، الأسرج (٢٠١٤م)، دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الخليجية، عن:http://mpra.ub-mueenchen.de.pdf.
٢٨. حسين، الأسرج (٢٠١٥م)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي، بحوث اقتصادية عربية، العددان، ٦٩ -٧٠، عن:www.caus.org.lb.
٢٩. حسين، الخضر (٢٠٠٩م)، تدريب أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا، الواقع والتطلعات، عن:www.academia.edu.
٣٠. خالد، الباجوري (٢٠١٧م)، انعكاسات اتجاهات أسعار النفط واحتياجات تعزيز دوره في تنويع الاقتصاد وتعميق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، العمران العربي، العدد، ١٩٣.
٣١. خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة (٢٠٠٩م)، الدليل المتكامل لإدارة المنظمات المدنية ودعم المشروعات الصغيرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة (بيمك)، القاهرة، الطبعة الثانية.

٣٢. زاهي، المغيربي، ونجيب، الحصادي، وآخرون (إعداد) (٢٠١٥م)، المسح العالمي للقيم: المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم، التقرير النهائي، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي.

٣٣. سعد، علام (٢٠٠٣م)، دراسات الجدوى و تقييم المشروعات، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة.

٣٤. سكينة، بن عامر (٢٠١٣م)، مكونات الموروث الثقافي الليبي وتأثيرها على الفكر السياسي للمجتمع، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، طرابلس.

٣٥. سمير، أحمد (١٩٨٧م)، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، مكتبة سعيد رأفت جامعة عين شمس، القاهرة.

٣٦. سمير، علام (د–ت)، إدارة المشروعات الصغيرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، توزيع الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

٣٧. شادية، مصطفى (٢٠٠٩م)، العولمة وفرص العمل المستحدثة: دراسة ميدانية على عينة من الشباب العاملين في مراكز تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بمدينة سوهاج، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد، الثالث.

٣٨. شريف، عوض، ومحمد، بيومي (٢٠١١م)، دور الجمعيات الأهلية في تغيير ثقافة العمل التقليدية: دراسة ميدانية بمركز الداخلة بالوادي الجديد، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد، السابع.

٣٩. شريف، عوض(٢٠١١م)، ملامح التنمية البشرية في محافظة دمياط: تحليل تاريخي، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد، الثامن.

٤٠. شهيدة، الباز (١٩٩٧م)، المنظمات الأهلية العربية علي مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة.

٤١. صندوق النقد العربي(٢٠١٧م)، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الوضع: الراهن والتحديات، أبو ظبي، عن:www.amf.org.ae.

٤٢. طلعت، لطفي (٢٠٠٤م)، معوقات العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالعمل التطوعي في بعض الجمعيات التطوعية بدولـــة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد٢٠، عدد،١.
٤٣. طلعت، لطفي، وكمال، الزيات (١٩٩٩م)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
٤٤. عالية، المهدي (٢٠٠٤م)، اتجاهات التشغيل والأجور في المشـــروعات الصـــغيرة، في: اعتماد، علام (تحرير وتقديم)، العمال والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.
٤٥. عبد الحميد، إبراهيم (٢٠١٦م)، التحسين المستمر للجودة في المؤسسات الصـــغيرة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.
٤٦. عبد الفتاح، سالم (٢٠١٤م)، دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشـــروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٠/٢٠١٠، رسالة دكتـــوراه، معهـــد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
٤٧. عبد الله، الجفيلي (٢٠١٣م)، تحديات قطاع المؤسســـات الصـــغيرة والمتوســـطة في السلطنة، عن:www.gulf policies.com.
٤٨. عبد الله، شامية (٢٠١٦م)، المشروعات الصغيرة: الخيار الأفضل للاقتصـــاد اللـــيبي، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، عن: www.loopresearch.org.
٤٩. عبد الله، شامية (٢٠١٧م)، السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح، مجلـــة السياسات والإستراتيجيات، العدد، الأول، عن: www.loopresearch.org.
٥٠. عبد الناصر، بوخشيم (٢٠١٥م)، اقتصاد الريع ومنظومة القيم، في: زاهي، المغـــيربي، ونجيب، الحصادي، وأخرون (إعداد)، المسح العالمي للقيم، مرجع سابق.
٥١. عبد الوهاب، جودة (٢٠٠٩م)، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصـــادية لمشـــروعات الأعمال الحرة الصغيرة بسلطنة عمان دراسة ميدانية، المجلة العربية لعلـــم الاجتمـــاع، العدد، الثالث.

٥٢. عبلة، الخواجة (٢٠٠٧م)، دور المنظمات الدولية في إتاحة الخدمات غير التمويلية (BDS) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، في: عالية، المهدي، وهالة، السعيد (تحرير)، دور الخدمات المالية وغير المالية في تدعيم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، البنك المركزي المصري، والمعهد المصرفي المصري، ومركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة.

٥٣. عفاف، عيسى (٢٠١٣م)، المرأة في المجتمع الليبي خلال العصر العثماني الثاني (١٨٣٥-١٩١١م) دراسة تاريخية وثائقية، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، طرابلس، الطبعة الأولى.

٥٤. علي، الحوات (٢٠٠٧م)، مشروعات الشباب الصغرى والاندماج في التنمية وسوق العمل: تجربة ليبيا، ورقة عمل قدمت إلى: ندوة قومية حول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة ومستقبل الشباب في البلدان العربية، الجامعة العربية منظمة العمل العربية القاهرة- وزارة التشغيل والادماج المهني للشباب-تونس، تونس -٣-٥ سبتمبر.

٥٥. علي، شنيبيش (٢٠١٧م)، ورقة بحثية: تطور الأوضاع والسياسات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة ٢٠١٢- يونيو ٢٠١٧، مؤسسة فريدريش ايبرت، عن:www.amf.org.ae.

٥٦. علي، ليلة (١٩٨٣م)، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا المفاهيم والقضايا، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى.

٥٧. عمر، بوحرده (٢٠١٤م)، سوسيولوجيا الصناعات الصغيرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٥٨. عمر، علوط (٢٠١٧م)، تحولات العمل واتجاهاته المستقبلية، إضافات، العددان:٣٦-٣٧-خريف ٢٠١٦م- شتاء ٢٠١٧م.

٥٩. كريستوفرس، شيفيس، وجيفري، مارتيني (٢٠١٤م)، ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات، عن:www.rand.org.

٦٠. ليلى، البهنساوي (٢٠٠٩م)، السياق الاجتماعي وتنمية المشروعات الصغيرة دراسة حالة لمنطقة بطن البقرة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد، الثالث.

٦١. مالك، أبو شهيوة (٢٠١٦م)، تحديات بناء الدولة وما بعد الديكتاتورية ومتطلبات نجاح عملية التحول الديموقراطي "الحالة الليبية" عراجين، العدد التاسع، عن: www.Libya-almostakbal.org.

٦٢. محمد، احبيل (د-ت)، النشاط الصناعي في ليبيا خلال العهد الملكي١٩٥٢م-١٩٦٩م (دراسة وصفية)، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، عن:www.asmaarya.edu.ly.

٦٣. محمد، الأسطي (٢٠١٤م)، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مصراته: دراسة في جغرافية الصناعة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

٦٤. محمد، أبو زيد (٢٠١٤م)، جودة حياة العمل لدى المرأة العاملة في القطاع الزراعي، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد، الثالث عشر.

٦٥. محمد، حركات (٢٠١٥م)، الفساد كأحد مسببات التدهور الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي، في: التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية التكامل العربي: تجارب، تحديات وآفاق، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

٦٦. محمد، هيكل (٢٠٠٣م)، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

٦٧. محمد، واصل (٢٠١٢م)، الجمعيات الأهلية والتنمية في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية لعينة من قيادات بعض الجمعيات الأهلية في مدينة طبرق، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد، التاسع.

٦٨. محمود، صبح (د-ت)، رأس المال العامل والمشروعات الصغيرة، البيان للطباعة والنشر، القاهرة.

٦٩. مركز التجارة الدولية (٢٠١٥م)، آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠١٥م، ملخص تنفيذي، الاتصال والمنافسة والتغيير من أجل النمو الشامل، عن:www.intracen.org.pdf.

٧٠. مصطفى، التير (٢٠١٣م)، رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي، ورقة قدمت في: ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة بالدوحة-١٧-١٨ فبراير، عن: www.Studies,Aljazeera.net.

٧١. منظمة الشفافية الدولية (٢٠١٤م): ليبيا٢٠١٤م دراسة حول نظام النزاهة الوطني، عن: www.transparency.org.

٧٢. ميساء، سليمان، وسمير، العبادي (٢٠١٥م)، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.

٧٣. ميسون، القواسمة (٢٠١٠م)، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، عن:www.library.birzeit.edu.

٧٤. ن ، بروشين (٢٠٠١م)، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩م، ترجمة وتقديم: حاتم، عماد، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، الطبعة الثانية.

٧٥. ناجي، المندلسي (٢٠١٣م)، نموذج مقترح لبناء هياكل تمويلية متوازنة في المشروعات الصغيرة بالسوق الليبي: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

٧٦. ناجي، المندلسي، وأبو راوي، قبقب (٢٠١٥م)، دور العوامل الديموجرافية في تحسين الأداء المالي في المشروعات الصغيرة دراسة تطبيقية، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، العدد الأول.

٧٧. ناصر، شعلان (٢٠١٥م)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إقامة مشروعات البنية الأساسية: دراسة للاقتصاد الليبي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٧٨. هالة، بوقعيقيص، ومحمد، تنتوش، (٢٠١٧م)، المرأة في سوق العمل الليبي، واقع وتحديات، مؤسسة فريدريش إيبرت.
٧٩. هدى، الغول (٢٠١٧م)، الخصخصة ودورها في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي في ليبيا، عن: www.Libya- Al m ostakbal.Org.
٨٠. ونيس، البرغثي (٢٠١٤م)، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
٨١. يوسف، الصواني (٢٠١٣م)، التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، المستقبل العربي، العدد، ٤١٦.
٨٢. يوسف، الصواني (٢٠١٥م)، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، المستقبل العربي، العدد،٤٣١.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

83. Adisa, Toyin, Abdulraheem, Issa, &, Mordi, Chima (2014), The Characteristics and Challenges of Small Businesses in Africa: an Exploratory Study of Nigerian Small Business Owners, Economic Insights – Trends and Challenges, Vol.III (LXVI), No. 4,from : www.upg-bulletin-se.ro.
84. Agwu, Mba, &, Emeti, Cletus,(2014), Issues, Challenges and Prospects of Small and Medium Scale Enterprises (SMEs) in Port-Harcourt City, Nigeria, European Journal of Sustainable Development, 3, 1, 101- 114, from: http://ecsdev.org.standing war.org.
85. Kazimoto, Paluku,(2014), Assessment of Challenges facing Small and Medium Enterprises towards International Marketing Standards: a Case Study of Arusha Region Tanzania, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 4, No.2,from: www.hrmars.com.

86. Richardson, Pat, Howarth, Rhona &, Finnegan, Gerry (2004), The Challenges of Growing Small Businesses: Insights from Women Entrepreneurs in Africa, International Labour Office, Geneva SEED Working Paper No. 47,from: www.ilo.org/publns.